**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم اقتصادية**


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

**التخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات**

# أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

## دراسة حالة الجزائر(2000-2014)


**تحت إشراف: ربيع بوصبيع العائش**

**إعداد الطالب: إبراهيم بن عتوس**


**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **علي ذهب** | **أستاذ مساعد"أ" بجامعة الوادي** | **رئيسا** |
| **ربيع بوصبيع العائش** | **أستاذ مساعد"أ" بجامعة الوادي** | **مشرفا ومقررا** |
| **بغداد بنين** | **أستاذ مساعد"أ" بجامعة الوادي** | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية: 2015/2014**

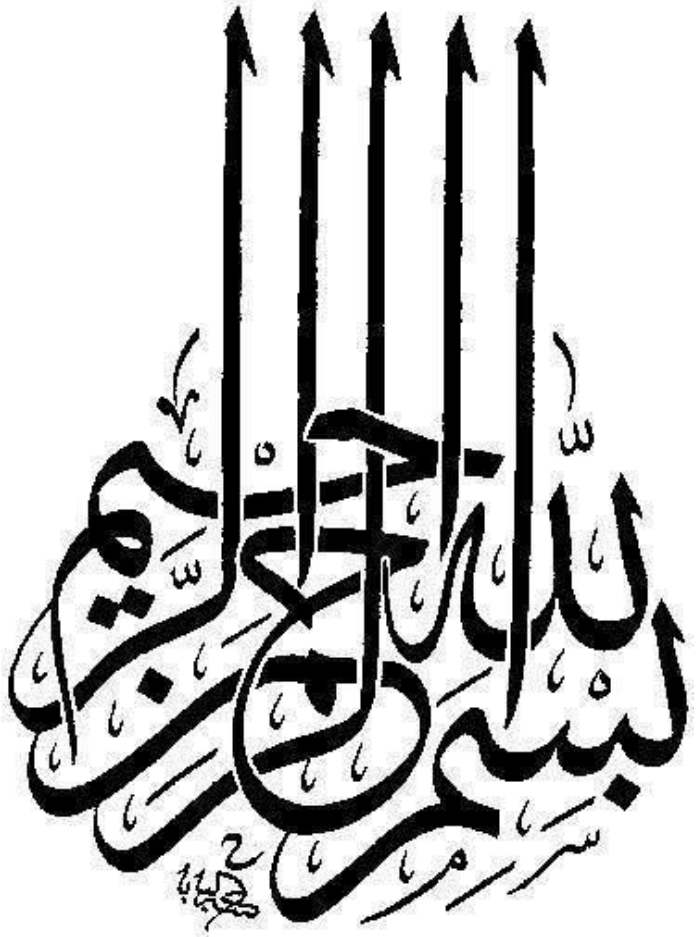

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾.

سورة التوبة الآية: 105

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية | |
| كلمة شكر وتقدير | |
| الإهداء | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | III-I |
| فهرس الجداول والأشكال | IV |
| فهرس الملاحق | V |
| المقدمة العامة | أ- و |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة** | |
| **المبحث الأول :مفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية** | **2** |
| المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وأركانها | 2 |
| 1. تعريف النفقات العامة | 2 |
| 2. العناصر الأساسية للنفقة العامة | 3 |
| المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسباب تزايدها | 5 |
| 1. تقسيمات النفقات العامة | 5 |
| 2. أسباب تزايد النفقات العامة | 7 |
| المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة | 10 |
| 1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة | 10 |
| 2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة | 15 |
| **المبحث الثاني: ضوابط ومحددات النفقات العامة** | **15** |
| المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة | 15 |
| 1. قاعدة المنفعة | 16 |
| 2. قاعدة الاقتصاد في النفقات | 17 |
| المطلب الثاني :محددات زيادة النفقات العامة | 18 |
| 1. دور الدولة وتأثيره في حجم الإنفاق | 18 |
| 2. النشاط الاقتصادي | 19 |
| 3. العوامل المالية | 20 |
| المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة | 20 |
| 1. تحديد حجم أمثل للنفقات | 20 |

| | |
|---|---|
| 2. إعداد دراسات الجدوى للمشروعات | 21 |
| 3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية | 21 |
| 4. تجنب الإسراف والتبذير | 21 |
| **المبحث الثالث :النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي** | **22** |
| المطلب الأول :النفقات العمومية في المذهب الاقتصادية | 22 |
| 1. النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي | 23 |
| 2. النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي | 24 |
| 3. النفقات العمومية وفق التحليل النيو كلاسيكي | 24 |
| المطلب الثاني :النفقات العامة وفق التحليل الكينزي | 24 |
| المطلب الثالث :النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي | 25 |
| 1. النقديون | 25 |
| 2. المدرسة الكلاسيكية الجديدة | 27 |
| 3. الاقتصاد الكينزي الجديد | 28 |
| **الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي** | |
| **المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي** | **31** |
| 1. تعريف النمو الاقتصادي | 31 |
| 2. تعريف التنمية الاقتصادية | 31 |
| 3. الفرق بين النمو والتنمية | 32 |
| 4. أنواع النمو الاقتصادي | 33 |
| المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي | 34 |
| 1.عناصر النمو الاقتصادي | 34 |
| محددات النمو الاقتصادي | 34 |
| المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه | 36 |
| 1. مصادر النمو الاقتصادي | 36 |
| 2. مقاييس النمو الاقتصادي | 38 |
| **المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي** | **39** |
| المطلب الأول :التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي | 39 |
| 1. نظرية آدم سميث | 39 |
| 2. نظرية روبرت مالتوس | 40 |
| 3. تقييم النظرية الكلاسيكية | 41 |
| المطلب الثاني :التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي | 41 |
| المطلب الثالث :التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي | 42 |

| | |
|---|---|
| المطلب الرابع :نظريات أخرى للنمو الاقتصادي | 43 |
| 1. نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي" | 43 |
| 2. نظرية النمو الحديثة | 44 |
| **المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي** | **46** |
| المطلب الأول: نموذج هارود و دومار | 46 |
| 1. نموذج هارود | 46 |
| 2. نموذج دومار | 46 |
| المطلب الثاني: نموذج روبرت سولو النيوكلاسيكية (1956) | 48 |
| المطلب الثالث: نموذج النمو الداخلي (نموذج $AK$) | 51 |
| المطلب الرابع: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي | 52 |
| 1. العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي | 52 |
| 2. العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي | 53 |
| **الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** | |
| **المبحث الأول:الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر** | **59** |
| المطلب الأول:عرض الاقتصاد الجزائري (2014/1967) | 59 |
| 1. فترة التخطيط (1989/1967) | 59 |
| 2. الفترة الانتقالية (1998/1988) | 62 |
| 3. فترة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2014/1999) | 63 |
| المطلب الثاني:تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي | 68 |
| 1. وضعية مؤشرات التوازن الداخلي | 68 |
| 2. وضعية مؤشرات التوازن الخارجي | 73 |
| المطلب الثالث:الإنفاق العام في الجزائر | 73 |
| 1. تحليل تطور الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2011) | 74 |
| 2. تحليل تطور الإنفاق الجاري والاستثماري | 74 |
| **المبحث الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر** | **75** |
| المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي | 75 |
| المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 79 |
| 1. دراسة وصفية العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 79 |
| 2. تقدير العلاقة الخطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 80 |
| 3. تقدير العلاقة الغير خطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 81 |

## فهرس الجداول


| الرقم | المحتوى | الصفحة |
|---|---|---|
| (3-01) | استثمارات المخطط الثلاثي (69/67) | 60 |
| (3-02) | المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1987/1967) | 62 |
| (3-03) | تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (1999-2004) | 65 |
| (3-04) | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) | 67 |
| (3-05) | حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2011) | 70 |
| (3-06) | تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) | 72 |
| (3-07) | تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) | 73 |
| (3-8) | نتائج اختبار ADFعلى سلسلة إجمالي الناتج المحلي الأصلية وفروقها الأولى | 76 |
| (3-9) | نتائج اختبار ADF على السلسلة الأصلية للنفقات العامة وفروقها الأولى | 77 |
| (3-10) | نتائج اختبار سببية جرانجر ما بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 78 |


## فهرس الأشكال


| الرقم | المحتوى | الصفحة |
|---|---|---|
| (2-01) | العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي | 54 |
| (3-01) | حصة كل قطاع نسبيا من مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو | 67 |
| (3-02) | تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2010) شكل | 69 |
| (3-04) | تطور حجم العمالة النشطة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011) | 71 |
| (3-05) | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011) | 71 |
| (3-06) | تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2011) | 72 |
| (3-07) | رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2000-2011) | 73 |
| (3-08) | تطور الإنفاق الكلي بأسعار الجارية من (1999-2011) | 74 |
| (3-09) | تطور معدلات الإنفاق الكلي ونسبة كل من الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الإنفاق الكلي خلال ( 1999-2011) | 74 |
| (3-10) | اختبار نتائج سببية جرانجر | 78 |
| (3-11) | انتشار العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي | 79 |
| (3-12) | تقدير أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى | 80 |
| (3-13) | تقدير النموذج الغير خطي الذي يبين أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي | 81 |
| (3-14) | تقدير النموذج الغير خطي بعد تحسينه | 82 |

# فهرس الملاحق


| الرقم | المحتوى |
|---|---|
| 1 | مقدار الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام في الجزائر منذ سنة 1970 إلى غاية 2014 |
| 2 | تطور معدلات النمو بالقيمة الاسمية داخل قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة (2000-2010) |
| 3 | تطور مؤشرات اللإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1999-2011) |
| 4 | نتائج اختبار ADFعلى سلسلة إجمالي الناتج المحلي الأصلية |
| 5 | نتائج اختبار ADFعلى سلسلة إجمالي الناتج المحلي الفروق الأولى |
| 6 | نتائج اختبار ADFعلى سلسلة إجمالي الناتج المحلي الفروق الثانية |
| 7 | اختبار ADF على السلسلة الأصلية للنفقات العامة |
| 8 | اختبار ADF على سلسلة الفروق الأولى للنفقات العامة |

# مقدمة

**تمهيد**

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت و يقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير طالب بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية حيث جدوا في تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما سولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي( خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلي الخام وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، من هنا ينضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين

وهما الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولا يتأتى ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة ميدانية قياسية بين هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث.

## 1.الإشكالية الرئيسية:

**كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وما هو سلوك هذه العلاقة خلال الفترة 1970 – 2014؟**

قبل الإجابة على هذه الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

## 2.التساؤلات الفرعية:

1- ما هي حدود استخدام أداة الإنفاق الموازني في سبيل تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي؟

2- ما هي حالات العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟ وما هو الشكل الذي تأخذه هذه العلاقة في حالة الجزائر؟

3- ما هو أثر السياسات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

4- هل أدت التوجهات الانفاقية للجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

## 3.الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر الموازنة العامة أهم الأدوات الرئيسية المسببة للنمو الاقتصادي عن طريق استخدام أداة الإنفاق الموازني، وبما أن مصادر الدخل محدودة لأي دولة فإن ذلك يؤدي إلى أن تكون هذه الأداة محدودة بحجم الإيرادات وبالتالي فإن تأثير سياسة الإنفاق الموازني سوف يكون تأثيره محدود بحجم النفقات.

الفرضية الثانية: إن الثابت في العلاقة بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هو أن الأخير المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي بشكل عام، إلا أن قوة هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب مجموعة من المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...، وبالتالي فان هذه العوامل قد تضاعف من معدلات النمو أو تؤدي إلى تأكلها وبالتالي لا تصبح سياسة الإنفاق الموازني هي المتحكم الرئيسي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: اتبعت الجزائر عدة سياسات للدفع بعجلة النمو الاقتصادي، بحيث انتهجت في بداية سياساتها الاقتصاد نظام المخططات الرباعية والخماسية والتي هدفت إلى إرساء اقتصاد قائم على الصناعات الثقيلة وضخ أموال طائلة على هذا الصناعات، مما أدى إلى انتهاج سياسة موازنية قائمة على التدخل الكلي من طرف الدولة في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان المسبب الرئيسي لتطور النمو هو الإنفاق العام.

الفرضية الرابعة: إن استخدام سياسة الإنفاق الموازني في الجزائر وعلى امتداد تاريخها بعد الاستقلال لم تستطع الموازنة بين نفقاتها الموجهة لتحسين وضعيتها الاقتصادية وكفاءة استخدام هاته الموارد في توليد معدلات النمو الواجب تحقيقها في ظل حجم هذه النفقات، والوضعية الاقتصادية الحالية تظهر بشكل جلي للنتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية السابقة، فبالرغم من التطور الملحوظ لبعض القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، إلا انه تبقى هذه التطورات ليست في تطلعات ما كان يأمله واضعي هذه السياسات، حيث تحتاج الجزائر في ظل هذه الحدود من الإنفاق العام إلى معدل نمو اقتصادي يتكون من رقمين بحسب رأي المختصين الاقتصاديين.

## 4.دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع للأسباب التالية:

– يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام؛

– عودة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي؛

– التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

– إثراء مكتبة الكلية بمراجع حول سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي

## 5.أهمية البحث:

– تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره؛

– يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار والاستهلاك والعمالة؛

– يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛

– تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية لمدى ملائمة حجم الإنفاق مع متطلبات النشاط الاقتصادي وضبط مساهمة عناصر الإنفاق المختلفة في زيادة حجم النمو الاقتصادي.

## 6.أهداف البحث:

– إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛

– تبيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 7.الدراسات السابقة:

– رسالة ماجستير للطالب بودخدخ كريم والمعنونة بـ: "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" والتي تناول فيها برنامج الإنعاش الاقتصادي وتأثيره على النمو الاقتصادي للبلاد حيث توصل إلى أن سياسة الإنفاق كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسة اقتصرت على الجانب التحليلي ولم يظهر العلاقة بين حجم النفقات العامة ومعدلات النمو المطلوبة وفق هذا الحجم.

– رسالة ماجستير للطالب زكاري محمد والمعنونة بـ:"دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2012" والتي تناول فيها اختبار العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر حيث توصل إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من الناتج الداخلي الخام إلى إجمالي النفقات العمومية إلا أن الدارسة اقتصرت على الجانب القياسي لإبراز العلاقة بين النفقات والنمو ولم تتطرق إلى تحليل السياسات الاقتصادية للفترة محل الدراسة التي شهدتها الجزائر.

## 8.حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في حالة الجزائر،أما الزماني فيتحدد ما بين (2000-2014) وتم اختيار هذه الفترة على أساس المعطيات السنوية المتوفرة لنا وتعتبر هذه السلسلة الزمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي عرفتها البلاد والتي شكلت حقبة مهمة للدراسة.

## 9.المنهج المتبع:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج التاريخي، المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نعتمد على المنهج الأول والثاني في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتحاليل المرتبطة بهما، أما المنهج التحليلي القياسي فيمكن استخدامه أثناء دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

## 10.أدوات الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة واحتوائها على حسابات وبيانات إحصائية تم الاستعانة ببعض برامج الإحصاء ومعالجة البيانات وهي على التوالي:

- Excel 2007.
- Eviews7.

## 11.صعوبات الدراسة:

أثناء دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات أبرزها ندرة المراجع المتخصصة، خاصة فيما تعلق بالبيانات ومعدلات الإنفاق العام والنمو خاصة للسنوات الأخيرة لفترة الدراسة، هذا مما اضطرنا إلى الاجتهاد والاستعانة بخبراء في الميدان التطبيقي من أجل الوقوف على التحاليل والإجابات المراد الوصول إليه.

## 12.محتويات الدراسة:

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة بكل جوانبه عالجناها من خلال ثلاثة فصول،ففي الفصل الأول والثاني تعرضنا للجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي أو القياسي كما هو موضح فيما يأتي:

الفصل الأول: الإطار النظري للنفقات العامة قمنا بدراسته من خلال ثلاثة مباحث،إذ تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية ،تم تناولنا في المبحث الثاني جل ضوابط ومحددات النفقات العامة وفي المبحث الثالث النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

الفصل الثاني:الإطار النظري النمو الاقتصادي ،قمنا بتحليله من خلال ثلاثة مباحث حيث استعرضنا مفهوم للنمو الاقتصادي في المبحث الأول النظريات المفسرة له في المبحث الثاني لنبرز أيضا أهم النماذج وعلاقة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

الفصل الثالث:تحليل استذكاري وقياسي للسياسة الانفاقية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014/1970)، تم التطرق إليه هو الآخر من خلال ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول سردنا مختلف التطورات التي شهدها الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للنفقات العمومية

**تمهيد:**

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية؛**

**المبحث الثاني: المبحث الثاني: ضوابط ومحددات النفقات العامة؛**

**المبحث الثالث: المبحث الثالث :النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي.**

## المبحث الأول :مفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية

بتطور دور الدولة في المجتمع اختلف مفهوم النفقة العامة بانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها ينحصر في توفير الأمن والدفاع والعدالة، فكانت النفقات العامة تتميز بالحياد، وكانت موجهة لنشاطات محدودة، ولكن بعد أزمة 1929 دعا الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إرجاع التوازن للاقتصاد بواسطة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام ، وأدى ذلك إلى زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددها وتغير طبيعة دورها ومفهومها.

### المطلب الأول :تعريف النفقات العامة وأركانها

#### 1. تعريف النفقات العامة

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها:

- "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة"[1]؛
- "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2]"؛
- "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة[3] "
- "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة[4]"
- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها(هيئة عامة) و هدفها( إشباع حاجة عامة)"[5].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة.

#### 2. العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها[6]):

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

---

[1] محمد الصغير بعلي،**المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 23 .

[2] علي لطفي، **المالية العامة، دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995 ، ص 182 .

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 1999 ، ص 381 .

[4] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص25.

[5] يونس البطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1984، ص173.

[6] محمد الدليمي، **اتجاهات الإنفاق العام**، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ،العدد 94 ، الإمارات العربية ، 2003 ، ص 8.

– النفقة العامة مبلغ نقدي؛

– النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام؛

– النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة.

**1.2.النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية ،إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعانات المختلفة، وتكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، واستخدامها حسابيا، وجاء اتخاذ النفقة شكلا نقديا نتيجة الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بواسطة النقود[1] فيتخذ الإنفاق الحكومي الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات التي تحتاج إليها.

**2.2. تدفع النفقة العامة من قبل شخص عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة الوطنية الإدارة المحلية(الولايات،البلديات)،أو الأشخاص المعنوية الأخرى[2] ،أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة كبناء جامعة،ذلك لأن الأموال التي أنفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص.

واعتمد الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق العام وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، بينما يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.

**3.2. الغرض من النفقة تحقيق منفعة عامة:** يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف

منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة، ومن أمثلة النفقات العامة الإنفاق على القضاء والدفاع والتعليم والصحة، فإذا قامت الدولة بإنفاق مبلغ من المال لإنشاء حديقة خاصة لأحد أصحاب السلطة والنفوذ فهذا المبلغ لا يعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة والنفقات العامة تمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها

---

[1] أعاد علي حمود، **المالية والتشريع المالي**، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة النشر، ص 32 .

[2] د.محمد الصغير بعلي،د.يسري ابو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2993 ،ص 2.

المختلفة، والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من حقهم جميعا الاستفادة من هذه النفقات تماشيا مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام[1] .ومنه نلاحظ أن الهدف الأول للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة والتي تقسم إلى نوعين وهما[2]:

**1.3.2 الحاجات المستحقة:** وهي تلك الحاجات الحديثة الإشباع مثل إشباع حاجات الإسكان والنقل والتعليم، و تتحدد نوعية هذه الخدمات وأهميتها حسب المذهب الاقتصادي والسياسي السائد، إضافة إلى ميول الدولة في التدخل بشكل متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

**2.3.2. الحاجات الاجتماعية:** هي عبارة عن الحاجات الأساسية التي ترتبط بقيام الدولة بأدائها، مثل إشباع حاجات الدفاع والأمن والقضاء والبنية الأساسية.

ولا بد أيضا من التطرق إلى الفرق بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة فيما يلي[3]:

**1.2.3.2. الحاجات الخاصة**

- يكون إشباعها بواسطة السوق؛
- يتم تمويلها عن طريق الخواص والأفراد؛
- تخضع لمبدأ الاختيار أو التفضيل أو الاستثناء؛
- تتفاوت مقدار المنفعة بين المستهلكين لها حسب ما يدفعون لامتلاكها .

**2.2.3.2. الحاجات العامة**

- يقوم القطاع العام بتمويلها؛
- يتحصل عليها الفرد دون أن يكون الدفع مباشرا؛
- ينتفع بها جميع الأفراد بمستوى واحد وغير متفاوت.

**المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسباب تزايدها**

سنحاول في هذا المطلب إبراز تقسيمات النفقات العمومية وأسباب تزايدها فيما يلي:

**1. تقسيمات النفقات العامة**

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة،

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 33 .

[2] فوزت فرحات، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي، بيروت، 2003 ، ص 268 .

[3] إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 107 .

وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

### 1.1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

**1.1.1 النفقات الحقيقة:** هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية[1] .

**2.1.1 النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى .وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي[2] :

**1.2.1.1 النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته .مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

**2.2.1.1 النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة، مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

**3.2.1.1. النفقات التحويلية المالية:** هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، إن هذا التقسيم قد يبدوا صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات [3]، وهما النفقات العادية (الجارية)، وهي تلك اللازمة لتسير المصالح العامة وإشباع حاجياتها، وتشمل هذه النفقات على نفقات التسيير ونفقات التحويلات الاجتماعية، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنوع الثاني هو النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، كنفقات البناء والأشغال العمومية، الطرق...الخ، وبذلك فهذه النفقات غير العادية، وهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

---

[1] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، كتب دار المعرفة،طرابلس، لبنان، ص33 .

[2] سعيد على العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011 ، ص64 .

[3] -Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P :226

**2.1. نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة**

**1.2.1. النفقات العامة المنتجة:** هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

**2.2.1 النفقات العامة غير المنتجة:** هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى[1] .

**2. أسباب تزايد النفقات العامة**

**1.2. الأسباب الظاهرية:** المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها[2] .

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

-تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة)

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

- تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات) :كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

- أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

- زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم: إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في

---

[1] صلاح نجيب العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982 ، ص 177

[2] - اعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص53 .

المساحات أدي إلي أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه[1] .

**2.2. الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:** يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها[2] :

**1.2.2. الأسباب الاقتصادية:** ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن

الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

**2.2.2. الأسباب الاجتماعية:** لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية[3] .

**3.2.2. الأسباب الإدارية:** إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة ...كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

**4.2.2. الأسباب السياسية:** من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلي زيادة النفقات العامة ما يلي:

– انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته، وتلبية حاجياته.

---

[1]– أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص54 -55

[2]– سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص82

[3]– سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011،ص40.

– تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمة بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

– العلاقات الدولية :حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

**5.2.2. الأسباب العسكرية:** تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة[1] .

**6.2.2. الأسباب المالية:** تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة.

كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للمتوسع في الإنفاق العام.

**المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

تترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه، فالهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة هو التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، وهيكله على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني وحجم الاستثمار وحجم التشغيل ومعدلات العمالة.. الخ، ويمكن أن تكون هذه الآثار آثار مباشرة أو غير مباشرة.

**1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة**

تؤدي الزيادة في النفقات العامة لآثار اقتصادية مباشرة وأهم هذه الآثار ما يلي:

**1.1. أثر النفقات العامة في الإنتاج:** تؤثر النفقات العامة في الإنتاج بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، و يمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي[2]:

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص42 .

[2]عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 ، ص 198

**1.1.1. النفقات الاجتماعية:** فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة، حيث تعمل على زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم بالتركيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية و البشرية، وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

**2.1.1. النفقات العسكرية:** لهذا النوع من النفقات تأثيرات مختلفة الجوانب فيمكن لهذا النوع من النفقات أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، و تنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمتها في تقديم البحث العلمي والاختراعات التى يمكن أن تستخدم في الإنتاج المدني والسلمي كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني ،ولكن ما تجدر إليه الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

**3.1.1. النفقات التحويلية الاقتصادية:** يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر، ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه ، أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة. أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ، فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية[1].

**2.1. أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الإنفاق على الاستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم... الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك. ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق، ص ص63 -64

المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك، وهو ما يرفع من مستواه، و عليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية والثقافية والصحية.. الخ)، أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.

**3.1. أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني**: تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، ، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية ...الخ تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار[1] .

**4.1. أثر النفقات العامة على توزيع الدخل**: تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل الزيادة في الرواتب والأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية بواسطة المساعدات، فنلاحظ أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج ، ومن أهم الركائز الأساسية لتوزيع الدخل الوطني في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ما يلي[2]:

- العمل وإنتاجيته .
- حجم الملكية .
- النفوذ السياسي .

فهذه الأسس في التوزيع تؤدي إلى انعدام العدالة ومنه نجد فوارق كبيرة جداً بين طبقات المجتمع.

فالدخل الوطني يتعرض لنوعين من التوزيع وهما:

- التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويكون على شكل مكافأة لعوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح).

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ، ص9

[2] علي كنعان، **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النسر، ص85

- أما النوع الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني، وهو يعبر عن إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين.

وسوف نبين فيما يلي بشيء من التفصيل تأثير النفقات العامة على توزيع وإ عادة توزيع الدخل الوطني:

**1.4.1. تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:** تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، فتحدد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة، ومنه نلاحظ أن الدولة تؤثر في توزيع الدخل بواسطة تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج، و يكون ذلك بطريقة مباشرة من خلال تحديد الأجور، تحديد الفائدة، تحديد الإيجارات، وتحديد الأرباح والسماح بتوزيع نسبة منها، أما الطريقة غير المباشرة فتكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة.

فالإنفاق العام يؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، فهذا الهيكل يوضح لنا الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما أشرنا إليه سابقا، ويمكن إظهار أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني من خلال تتبع أثر نوع النفقة العامة، فمثلا نلاحظ في النفقات العامة الحقيقية يكون تأثيرها من خلال التوزيع الأولي للدخل الوطني بالتأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في الدولة[1] .

**2.4.1. تأثير النفقات على إعادة توزيع الدخل:** وهيكلا ، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في هذا التغيير مثل مصادر الإنفاق وطبيعته والوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، فالزيادة في الإنفاق العام الضروري لدعم سلعة ضرورية تؤدي مبدئيا إلى إعادة التوزيع الوطني لصالح الفئة الأكبر في المجتمع النامي، و في كل هذا يشترط أن تكون هذه الزيادة ممولة من خلال الضرائب التصاعدية، أو من خلال استغلال الموارد المعطلة أو عن طريق الإصدار النقدي، وذلك إن كان الاقتصاد في حالة ركود وتوظيف غير كامل.

فالنفقات العامة الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، فقيام الدولة بتوفير هذه الخدمات بأسعار رمزية أو بالمجان يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للفئات المستفيدة منها أو عندما تقوم الدولة بالإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي والقضاء، فيؤثر ذلك على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار، فهي تفيد أصحاب الدخول الثابتة، أما إذا أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فيؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل لأصحاب المتغيرة على حساب الدخول الثابتة، وهي الحالة الشائعة الحدوث في مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما فيما يخص تأثير النفقات التحويلية فنلاحظه من خلال[2]:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص109

[2] محمد سعيد فرهود، **علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية**، السعودية، معهد الإدارة العامة،1983 ، ص1

- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات المباشرة للمستفيدين منها على الشكل النقدي وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل، على حساب أصحاب الدخول المرتفعة.
- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل في صورة عينية فهي تؤدي إلى رفع دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب أقاليم أخرى.
- تؤثر النفقات العامة التحويلية المالية في إعادة توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة، على حساب الفئات ذوي الدخول المرتفعة.

وتلجأ جل الدول إلى بعض برامج الإنفاق العام عندما ترغب في إعادة توزيع الدخل كالمساعدات الحكومية، وهي عبارة عن وسيلة لمساعدة الطبقات الفقيرة في الحصول على الغذاء والمسكن والرعاية الصحية، أو تقوم الدولة بإعادة توزيع الجزء الأكبر من الدخل بواسطة نظام التأمين الاجتماعي المتبع في الكثير من دول العالم، أو تقوم بتقديم تعويضات البطالة و إعانات السكن كل هذه الأنواع من النفقات العامة تؤثر في إعادة توزيع الدخل.

**2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة**

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول فينجم عن ذلك طلبا جديداً غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

فالمضاعف هو عبارة عن تلك الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي، فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، وذلك بما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

فعندما نلاحظ آلية عمل المضاعف نلاحظ أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في مستوى الناتج، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخول بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، و ما ينجم عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة و زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى وهو ما يعرف بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج عن طريق توظيف آلات ومعدات إنتاجية إضافية، وهو ما يعرف بأثر المعجل والذي يتم التعبير عنه بالزيادة في الاستثمار بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فالتفاعل بين أثر المضاعف مع أثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل.

## المبحث الثاني: ضوابط ومحددات النفقات العامة

هناك الكثير من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، فمن المهم معرفة هذه الاعتبارات والتي تعتبر أساس السياسة الانفاقية، من جانب آخر تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من ابرز الظواهر التي اهتم بها علماء المالية العامة والتي تنجم عليها العديد من الآثار الاقتصادية، لذلك خصصنا هذا المطلب لتناول هاتين النقطتين الرئيسيتين:

### المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة

حتى تتمكن النفقات من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثلى للحاجات العامة فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة مستعملة في ذلك أداه الاقتصاد في النفقات مع الأخذ في الحسبان أهمية وضرورة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة .

إذا تم احترام هذه القواعد بشكل دقيق فذلك سيقودنا إلى حالة من الإنفاق الرشيد أو على أمثلية النفقات العامة الحاملة لقيمة مضافة هامة للاقتصاد الوطني[1].

#### 1. قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة.

وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها معناه أن هذه النفقات العامة لا مبرر لها.

والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة ألا يتم تخصيص النفقة العامة لمصالح ذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب أخرى لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي . كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقة للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح .

كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى وان تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة

---

[1] http://alanisalarabi.hooxs.com/t76-topic.20:45 02-03-2015

أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد الدفع للتكاليف العامة كضرائب من جهة أخرى وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات اقتصادية وغير اقتصادية ظاهرة وغير ظاهرة مباشرة وغير مباشرة مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة وإن كان من الممكن الارتكاز على عاملين أساسين:

– **العامل الأول** : حجم الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني؛

– **العامل الثاني** : طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وفي إنفاقها نحو العمل على زيادة الدخل الوطني وتقليل الفوارق بين دخول الأفراد وزيادة الدخل الوطني يكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى الإنتاجية . من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى. أما تقليل الفوارق بين دخول الأفراد فيكون بنقل القدرة الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية إلى الأشخاص الذين تزادا لديهم تلك المنفعة أي من جانب أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المنخفضة وتقليل التباين بين دخل نفس الأشخاص محدودي الدخل في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف شرائحه وبصفة عامة فإن الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في النفقة العامة يمكن أن يتم على أساس اعتبارات علمية معينة على أن تأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة على حدى

### 2. قاعدة الاقتصاد في النفقات

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ الزيادة كلما نقص ت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة إلى جانب كل هذا فإن عدم الاقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي.

بمعنى آخر تهدف قاعدة الاقتصاد في النفقة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات.

ويمكن تعديد مظاهر التبذير وعدم الانضباط المالي في كل دول العالم خاصة البلد ان السائرة في طريق النمو نتيجة نقص أو غياب رقابة سياسية فعالة و تأخذ هذه المظاهر صورة على سبيل المثال اقتناء أدوات ولوازم

للحكومة فوق ما تحتاج إليه فعلا استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها ..... الخ لهذا يعد أمر تقييد النفقات العامة في جميع القطاعات بناء على مبادئ معينة على رأسها التقييد بالاحتياجات الحقيقية الفعلية بشكل يجعل الدولة لا تتحمل إلا النفقات العامة الضرورية بحجم امثل لتحقيق المصلحة العمومية لجميع أفراد الشعب.

كما يجب التذكير في هذا المقام بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام والرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة بشكل يجعل النفقات العامة تحقق الأهداف التي رصدتها لها السياسة المالية ومنها تجسد أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

والرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة.

**1.2. الرقابة الإدارية:** وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات إذ هي مراقبة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم القيام بالنفقات نفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها[1].

**2.2. الرقابة السياسية ( البرلمانية ):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتماد ات المقررة في الميزانية العامة للدولة بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه .

ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي .

وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت خاطئة.

---

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة،عمان، 2008 ،ص54

**3.2. الرقابة المحاسبية المستقلة**[1]: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة وتتولى التأكد من إن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها ويتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل وإمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

**المطلب الثاني :محددات زيادة النفقات العامة**

إن حجم الإنفاق العام في أي دولة من الدول تحدده مجموعة من الاعتبارات والتي لها علاقة بالدولة، ومن أبرز هذه الاعتبارات نذكر:

**1. دور الدولة وتأثيره في حجم الإنفاق**

تعتبر العوامل المذهبية من العوامل التي لها دور كبير في إعطاء صورة العمومية للحاجات وما له علاقة باختصاص الدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زاد حجم إنفاقها العام، فبتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة يتغير حجم الإنفاق جراء تغير هذه الفلسفة، لذلك لا بد من الإشارة إلى حجم الإنفاق في ظل الدولة الحارسة و في ظل الدولة المتدخلة والدولة المنتجة[2].

ففي ظل الدولة الحارسة والتي تستند إلى أسلوب المالية المحايدة و تنحصر فيها الوظائف الأساسية للدولة في : الأمن، الدفاع، العدالة فحدود الإنفاق العام سوف يقتصر على هذه الوظائف، عليه فدور الدولة يتحدد بالابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وينحصر دورها فقط في المحافظة على النظام الطبيعي من أمن ودفاع وعدالة، وهو ما ينعكس على السياسة الميزانية للدولة و خصوصا في جانب الإنفاق العام، فيتميز الإنفاق العام في ضوء هذه السياسة بقلته وانخفاض حجمه نتيجة لانحصاره على أوجه محددة.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة فهي تؤمن بضرورة استعمال السياسات الضرورية من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار والتوازن الاقتصاديين، ومنه يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة، فتنوعت النفقات العامة، وأصبحت لا تقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والأمن والعدالة، بل تعدت إلى النفقات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف أنواعها كالتأمين ضد البطالة والإعانات بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى ظهرت الكثير

---

[1] جدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،200 ،ص ،230

[2] عادل أحمد حشيش،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية،1983 ، ص184

من النفقات ذات الطابع الاقتصادي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو في جانب الخدمات، كل هذه التغييرات أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

أما فيما يخص الدولة المنتجة والتي تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهو ما سيزيد من حجم النفقات العامة من اجل تغطية حجم النشاط الاقتصادي المتزايد للدولة المنتجة، ففي هذه الحالة نجد أن الدولة هي التي تقوم بنفسها بمهمة الإنتاج والتوزيع، وهذا ما يستدعي على الدولة امتلاكها لوسائل الإنتاج، وهو ما انعكس على مالية الدولة عموما وعلى النفقات العامة بشكل خاص لأن في هذه الحالة يزداد حجم النفقات العامة من اجل استيعاب النشاط المتصاعد والمتزايد للدولة المنتجة[1] .

ومما سبق يتبين لنا أن دور الدولة يعتبر من الأسباب الرئيسية لتحديد حجم الإنفاق العام فهذا الحجم يختلف باختلاف فلسفة الدولة فيكون الإنفاق العام محدد في ظل دور محدود للدولة ويزداد حجمه باتساع دور الدولة.

### 2. النشاط الاقتصادي

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فمستوى النشاط الاقتصادي يخضع للعديد من التقلبات، وذلك وفقا لحركة الدورة الاقتصادية والتي تؤثر في رسم حدود النفقات العامة، فنلاحظ أن مستوى النشاط الاقتصادي يظهر لنا الوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، و بالتالي يمكن ملاحظة العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال إبراز العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي، لأن النفقات العامة تكون ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي الخاص بطلب الدولة، فالنفقات العامة تؤثر بصورة كبيرة في نسبة هذا الطلب، ففي حالة الركود لا بد للدولة أن تقوم برفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى المطلوب بواسطة زيادة حجم النفقات العامة في الدولة، و عليه فحجم النفقات العامة يتحدد بتلك النسبة.

### 3. العوامل المالية

تعتبر العوامل المالية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فالإيرادات العامة للدولة هي بمثابة قيد لحجم الإنفاق العام، فالنفقات العامة في جل الأحيان تتحدد بعامل رئيسي وهو قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة، وهو ما يطلق عليها بالمقدرة المالية الوطنية، فهي تبين لنا مدى قدرة الدولة في الحصول على الموارد المالية الضرورية لتغطية نفقاتها العامة، فهذه المقدرة هي التي ترسم حدود الإنفاق العام، فهي تبين السيولة المتاحة للدولة والتي على أساسها يتم وضع حجم النفقات العامة، ويؤثر على المقدرة المالية للدولة عاملين رئيسيين وهما[2] :

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، دار المناهج، عمان، 2005 ، ص4

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،مرجع سابق، ص7

– المقدرة التكلفية الوطنية والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية .

– المقدرة الاقتراضية الوطنية سواء كان الاقتراض من مصادر داخلية أو مصادر خارجية .

وبالتالي لا بد للدولة أن تراعي كل الجوانب المؤثرة في المقدرة التكلفية والمقدرة الاقتراضية لكي تتحصل على أكبر مقدار من الإيرادات المالية لتغطية نفقاتها، وبالتالي نلاحظ أن العوامل المالية من أهم وأبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام.

**المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة**

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:[1]

**1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة**

أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه ( الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

**2. إعداد دراسات الجدوى للمشروعات**

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

**3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية**

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت**،1988 ، ص 73-82.

### 4. تجنب الإسراف والتبذير

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة..
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

## المبحث الثالث :النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية، سيتم استعراض تطور هاته الأخيرة عبر أهم مذاهب الفكر الاقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي و الاجتماعي للدولة و قدر تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ انتقلت من الدولة الحارسة خلال القرنين الثامن و التاسع عشر إلى الدولة المتدخلة و المنتجة مع مطلع القرن العشرين بعد أزمة( 1929) ، مراعين نظرة كل مدرسة اقتصادية إلى تأثير النفقة العمومية باعتبارها وسيلة تدخل اقتصادي من طرف الدولة.

### المطلب الأول :النفقات العمومية في المذهب الاقتصادية

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا إلى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار إليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم "الذي نشر عام" 1776 تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم و تدخلاتكم

المعتمدة و لكن الأمر ليس كذلك، دعوا ا لطبيعة تعمل، إنّ محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية و لا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه"[1].

و تطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست ساي و جون ستي وارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الإنتاج الصناعي ،إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال و المنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع الماركسيين على انتقاد الرأسمالية، و هو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه" رأس المال"، بالإضافة إلى مواقف روزا لوكسمبورغ و بول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلالا للطبقة العاملة.

و حتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العمومية، سيتم استعراض كل منها على حدا:

## 1. النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي

ناد الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية و حصرها في أضيق الحدود [2]بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب و الفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات و تحقيق الفائض في الميزان التجاري[3].

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة و غياب الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها و هو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، و مما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها و طبيعتها.

حصر مفكرو هذه المدرسة و من أهمهم آدم سميث "Adam Smith" دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل و التكفل بالأعمال العامة [4]، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

إذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب:

---

[1] بول أ ساموبلسون، **علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة، (ج 7)** ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 ،ص248

[2] عبد الكريم صادق بركات، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981 ، ص177

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،ص 39

[4] عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام :دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت،1979، ص 22 -23

**1.1. نفقات المرافق العامة** :التي قسمها إلى:

أ. النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور و الموانئ ما يساعد على الحركية التجارية و النشاط الاقتصادي.

ب. النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

**2.1. نفقات الدفاع**: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

**3.1. نفقات العدالة**: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل "J.S.Mill" ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته فلخص دور الدولة في وضع القوانين و استحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم إضافة إلى دافيد ريكاردو "David Ricardo" الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية[1].

## 2. النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة[2]، ما أدى لظهور التخطيط المالي و عليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

- ✓ **النفقات العامة** :تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدى إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.
- ✓ **الموازنة العامة** :تبين الموازنة العامة بين إيرادات و نفقات الدولة.

إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

- ✓ **نفقات الميزانية** :هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.
- ✓ **نفقات الخدمات العامة**:نفقات على الخدمات نشاط غير إنتاجي (كالضمان الاجتماعي والتعليم).

## 3. النفقات العمومية وفق التحليل النيو كلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيو كلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي" أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا "[3]، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في

---

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية**: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 ، ص 205

[2] محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، (ج2)جامعة حلب سوريا، 1982 ، ص 29

[3] رياض الشيخ، **المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية**، دار النهضة العربية، مصر، 1956 ، ص 108

الضروريات كتوفير الأمن و الخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب.

**المطلب الثاني :النفقات العامة وفق التحليل الكينزي**

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها و صول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من % 25 و انخفاض الإنتاج القومي أنها إلى النصف أو الثلث [1]، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون مينارد كينز " J.M.Keynes" و أسس لنظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة [2]، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، و إلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و سبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته.

كما حاول كينز إيجاد العلاج و لم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، و ذلك بدفعه عن طريق:

– زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛

– ضرورة تدخل الدولة: و تحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية [3]، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات و تقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

**المطلب الثالث :النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي**

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العمومية ودورها منذ أواخر الستينات، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي:

– النقديون؛

---

[1] عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 26

[2] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990 ، ص 180

[3] مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص 65

* التضخم المصاحب للركود الاقتصادي.

– المدرسة الكلاسيكية الجديدة؛

– الاقتصاد الكينزي الجديد (النيوكينزيون)

## 1. النقديون

ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات، في شكل بطالة مرتفعة و تضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي و التضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي أو، "Stagflation"* الذي جاء نتيجة لسياسات كينزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة[1].

أين قوبل العجز الكينزي في حل الأزمة، بأفكار التيار النقدي ممثلة في النقاط التالية [2]

– تقليص دور الدولة و إطلاق قوى السوق

– التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة و إعانة الفقراء؛

– تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب؛

– خصخصة القطاع العمومي؛

– رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن و المدين على حد سواء.

إذ يعتقد النقديون أن الإنفاق و التوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب، و حجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة.[3]

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان "M.FRIEDMAN" الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه" تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية "و العديد من الدراسات التجريبية، أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي و أكد أن السياسة النقدية هي السبيل

---

[1] زكاري محمد، **اثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2012، ص38.

[2] عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية: دراسة النظام الجزائري** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995 ، ص22-23.

[3] محمد تاتي، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص74.

الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية للنقود في كتابه" من أجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود."

كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي و واضح لمشكل التضخم لأنه يعتبره ظاهرة نقدية( أطروحة فريدمان للتضخم ) [1]، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج.

**2. المدرسة الكلاسيكية الجديدة**

ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة و اعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

و لعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد، ما يظهر جليا في أعمال "Muth" سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة "Anticipations Rationnelles" التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية ، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968،كذا إسهامات كل من "Phillips" سنة 1970 "Lucas"و "Sargent" سنة1972 .

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية، و عليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

كما أعاد "Barro" سنة 1974 نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يعرف"L'équivalence Ricardienne إلى الواجهة، حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومي و الضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.

و أضاف أن عجز الميزانية الممّول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

بالإضافة إلى "Lucas"الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة، حتى يتسنى للسلطات العمومية تقدير حجم الإنفاق في مقاله المشهور"Econometric Policy Evaluation: A Critique" إذ أعطى مفهوم التوقعات الرشيدة أهمية بالغة للنماذج الاقتصادية الكلية، فالمعالم المقدرة انطلاقا من معطيات سابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها.

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات اعتمدت كلية على النماذج الاقتصادية، أي النمذجة التي درست تدخل السلطات العمومية على مستويين: الأول دراسة أجوبة

[1] Friedman.M, "Inflation et système monétaire", Calmman Levely, Paris, 1969, P 89.

الأعوان الاقتصادية تجاه قياسات محددة والثاني البحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي انطلاقا من انعكاساتهم الفردية.

### 3. الاقتصاد الكينزي الجديد

مع تطور الفكر الاقتصادي و خاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد، حيث يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي،أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل و البطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم و تقوية تنافسية المؤسسات .

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية "sous-emploi" أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطء التصحيح، وأثبت الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي و لا النتائج النظرية المتماسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام، توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- تعتبر النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة.
- تبرز أهمية النفقات العمومية من خلال الآثار التي يمكن أن تحدثها، أين يمكن التمييز بين الآثار المباشرة على الإنتاج، الاستهلاك، طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار و التشغيل أو غير المباشرة من خلال أثر المضاعف و أثر المعجل
- على الدولة وضع ضوابط لصرف نفقاتها العامة وذلك لحمايتها من الإسراف والتبذير وكذا الرقابة على طريقة صرفها من أجل تحقيق النفقة لمنفعة تعود على الاقتصاد والمجتمع بنتائج إيجابية
- النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بن المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.
-

# الفصل الأول

# الإطار النظري للنفقات العمومية

**تمهيد:**

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية؛**

**المبحث الثاني: المبحث الثاني: ضوابط ومحددات النفقات العامة؛**

**المبحث الثالث: المبحث الثالث :النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي.**

## المبحث الأول :مفهوم النفقات العامة وأثارها الاقتصادية

بتطور دور الدولة في المجتمع اختلف مفهوم النفقة العامة بانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها ينحصر في توفير الأمن والدفاع والعدالة، فكانت النفقات العامة تتميز بالحياد، وكانت موجهة لنشاطات محدودة، ولكن بعد أزمة 1929 دعا الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إرجاع التوازن للاقتصاد بواسطة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام ، وأدى ذلك إلى زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددها وتغير طبيعة دورها ومفهومها.

### المطلب الأول :تعريف النفقات العامة وأركانها

#### 1. تعريف النفقات العامة

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العمومية نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، بحيث تعرف النفقات العمومية على أنها:

- "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة"[1]؛
- "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2]"؛
- "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة[3] "
- "استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة[4]"
- "مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها( مبلغ نقدي)، صفة القائم بها(هيئة عامة) و هدفها( إشباع حاجة عامة)"[5].

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة.

---

[1] محمد الصغير بعلي،**المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 23 .

[2] علي لطفي، **المالية العامة، دراسة تحليلية**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995 ، ص 182 .

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 1999 ، ص 381 .

[4] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص25.

[5] يونس البطريق، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1984، ص173.

**2. العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها[1]):**

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي؛
- النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام؛
- النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة.

**1.2.النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية ،إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعانات المختلفة، وتكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، واستخدامها حسابيا، وجاء اتخاذ النفقة شكلا نقديا نتيجة الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بواسطة النقود[2] فيتخذ الإنفاق الحكومي الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات التي تحتاج إليها.

**2.2. تدفع النفقة العامة من قبل شخص عام:** لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة الوطنية الإدارة المحلية(الولايات،البلديات)،أو الأشخاص المعنوية الأخرى[3] ،أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة كبناء جامعة،ذلك لأن الأموال التي أنفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص.

واعتمد الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق العام وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، بينما يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.

**3.2. الغرض من النفقة تحقيق منفعة عامة:** يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة

[1] محمد الدليمي، **اتجاهات الإنفاق العام**، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ،العدد 94 ، الإمارات العربية ، 2003 ، ص 8.

[2] أعاد علي حمود، **المالية والتشريع المالي**، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة النشر، ص 32 .

[3] د.محمد الصغير بعلي،د.يسري ابو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2993 ،ص 2.

نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة، ومن أمثلة النفقات العامة الإنفاق على القضاء والدفاع والتعليم والصحة، فإذا قامت الدولة بإنفاق مبلغ من المال لإنشاء حديقة خاصة لأحد أصحاب السلطة والنفوذ فهذا المبلغ لا يعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة والنفقات العامة تمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها المختلفة، والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من حقهم جميعا الاستفادة من هذه النفقات تماشيا مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام[1] .ومنه نلاحظ أن الهدف الأول للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة والتي تقسم إلى نوعين وهما[2]:

**1.3.2 الحاجات المستحقة:** وهي تلك الحاجات الحديثة الإشباع مثل إشباع حاجات الإسكان والنقل والتعليم، و تتحدد نوعية هذه الخدمات وأهميتها حسب المذهب الاقتصادي والسياسي السائد، إضافة إلى ميول الدولة في التدخل بشكل متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

**2.3.2. الحاجات الاجتماعية:** هي عبارة عن الحاجات الأساسية التي ترتبط بقيام الدولة بأدائها، مثل إشباع حاجات الدفاع والأمن والقضاء والبنية الأساسية.

ولا بد أيضا من التطرق إلى الفرق بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة فيما يلي[3]:

**1.2.3.2. الحاجات الخاصة**

- يكون إشباعها بواسطة السوق؛
- يتم تمويلها عن طريق الخواص والأفراد؛
- تخضع لمبدأ الاختيار أو التفضيل أو الاستثناء؛
- تتفاوت مقدار المنفعة بين المستهلكين لها حسب ما يدفعون لامتلاكها .

**2.2.3.2. الحاجات العامة**

- يقوم القطاع العام بتمويلها؛
- يتحصل عليها الفرد دون أن يكون الدفع مباشرا؛
- ينتفع بها جميع الأفراد بمستوى واحد وغير متفاوت.

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 33 .

[2] فوزت فرحات، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي، بيروت، 2003 ، ص 268 .

[3] إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 107 .

**المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة وأسباب تزايدها**

سنحاول في هذا المطلب إبراز تقسيمات النفقات العمومية وأسباب تزايدها فيما يلي:

**1. تقسيمات النفقات العامة**

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة، وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

**1.1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية**

**1.1.1 النفقات الحقيقة:** هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية[1] .

**2.1.1 النفقات التحويلية:** هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى .وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي[2] :

**1.2.1.1 النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته .مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

**2.2.1.1 النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة، مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

[1] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، كتب دار المعرفة،طرابلس، لبنان، ص33 .

[2] سعيد على العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011 ، ص64 .

**3.2.1.1. النفقات التحويلية المالية:** هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، إن هذا التقسيم قد يبدوا صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت إلى التمييز بين نوعين من النفقات [1]، وهما النفقات العادية (الجارية)، وهي تلك اللازمة لتسير المصالح العامة وإشباع حاجياتها، وتشمل هذه النفقات على نفقات التسيير ونفقات التحويلات الاجتماعية، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنوع الثاني هو النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، كنفقات البناء والأشغال العمومية، الطرق...الخ، وبذلك فهذه النفقات غير العادية، وهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

**2.1. نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة**

**1.2.1. النفقات العامة المنتجة:** هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

**2.2.1 النفقات العامة غير المنتجة:** هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى[2] .

**2. أسباب تزايد النفقات العامة**

**1.2. الأسباب الظاهرية:** المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها[3] .

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

-تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة)

[1] -Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P :226

[2] صلاح نجيب العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982 ، ص 177

[3] - اعاد حمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص53 .

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

– تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات) :كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

– أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

– زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم: إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أدي إلي أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه[1] .

**2.2. الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة:** يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها[2] :

**1.2.2. الأسباب الاقتصادية:** ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن

الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

[1]– أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص54 –55

[2]– سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص82

**2.2.2. الأسباب الاجتماعية:** لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية[1] .

**3.2.2. الأسباب الإدارية:** إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة ...كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

**4.2.2. الأسباب السياسية:** من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلي زيادة النفقات العامة ما يلي:

– انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته، وتلبية حاجياته.

– تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمة بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

– العلاقات الدولية :حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

**5.2.2. الأسباب العسكرية:** تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة[2] .

**6.2.2. الأسباب المالية:** تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة.

[1]– سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011،ص40.

[2]– نفس المرجع السابق، ص42 .

كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للمتوسع في الإنفاق العام.

**المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

تترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه، فالهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة هو التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، وهيكله على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني وحجم الاستثمار وحجم التشغيل ومعدلات العمالة.. الخ، ويمكن أن تكون هذه الآثار آثار مباشرة أو غير مباشرة.

**1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة**

تؤدي الزيادة في النفقات العامة لآثار اقتصادية مباشرة وأهم هذه الآثار ما يلي:

**1.1. أثر النفقات العامة في الإنتاج:** تؤثر النفقات العامة في الإنتاج بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، و يمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي[1]:

**1.1.1. النفقات الاجتماعية:** فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة، حيث تعمل على زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم بالترکيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية و البشرية، وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

**2.1.1. النفقات العسكرية:** لهذا النوع من النفقات تأثيرات مختلفة الجوانب فيمكن لهذا النوع من النفقات أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، و تنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 ، ص 198

تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمتها في تقديم البحث العلمي والاختراعات التى يمكن أن تستخدم في الإنتاج المدني والسلمي كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني ،ولكن ما تجدر إليه الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

**3.1.1. النفقات التحويلية الاقتصادية:** يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر، ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه ، أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة. أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ، فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية[1].

**2.1. أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الإنفاق على الاستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم ...الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك. ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك، وهو ما يرفع من مستواه، و عليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية والثقافية والصحية.. الخ)، أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.

**3.1. أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني:** تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، ، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق، ص ص63 -64

على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية ...الخ تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار[1] .

**4.1. أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:** تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل الزيادة في الرواتب والأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية بواسطة المساعدات، فنلاحظ أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج ، ومن أهم الركائز الأساسية لتوزيع الدخل الوطني في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ما يلي[2]:

- العمل وإنتاجيته .
- حجم الملكية .
- النفوذ السياسي .

فهذه الأسس في التوزيع تؤدي إلى انعدام العدالة ومنه نجد فوارق كبيرة جداً بين طبقات المجتمع.

فالدخل الوطني يتعرض لنوعين من التوزيع وهما:

- التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويكون على شكل مكافأة

لعوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح).

- أما النوع الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني، وهو يعبر عن إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين.

وسوف نبين فيما يلي بشيء من التفصيل تأثير النفقات العامة على توزيع وإ عادة توزيع الدخل الوطني:

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ، ص9

[2] علي كنعان، **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النسر، ص85

**1.4.1. تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني**: تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، فتحدد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة، ومنه نلاحظ أن الدولة تؤثر في توزيع الدخل بواسطة تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج، و يكون ذلك بطريقة مباشرة من خلال تحديد الأجور، تحديد الفائدة، تحديد الإيجارات، وتحديد الأرباح والسماح بتوزيع نسبة منها، أما الطريقة غير المباشرة فتكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة.

فالإنفاق العام يؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، فهذا الهيكل يوضح لنا الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما أشرنا إليه سابقا، ويمكن إظهار أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني من خلال تتبع أثر نوع النفقة العامة، فمثلا نلاحظ في النفقات العامة الحقيقية يكون تأثيرها من خلال التوزيع الأولي للدخل الوطني بالتأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في الدولة[1] .

**2.4.1. تأثير النفقات على إعادة توزيع الدخل**: وهيكلا ، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في هذا التغيير مثل مصادر الإنفاق وطبيعته والوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، فالزيادة في الإنفاق العام الضروري لدعم سلعة ضرورية تؤدي مبدئيا إلى إعادة التوزيع الوطني لصالح الفئة الأكبر في المجتمع النامي، و في كل هذا يشترط أن تكون هذه الزيادة ممولة من خلال الضرائب التصاعدية، أو من خلال استغلال الموارد المعطلة أو عن طريق الإصدار النقدي، وذلك إن كان الاقتصاد في حالة ركود وتوظيف غير كامل.

فالنفقات العامة الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، فقيام الدولة بتوفير هذه الخدمات بأسعار رمزية أو بالمجان يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للفئات المستفيدة منها أو عندما تقوم الدولة بالإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي والقضاء، فيؤثر ذلك على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار، فهي تفيد أصحاب الدخول الثابتة، أما إذا أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فيؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل لأصحاب المتغيرة على حساب الدخول الثابتة، وهي الحالة الشائعة الحدوث في مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما فيما يخص تأثير النفقات التحويلية فنلاحظه من خلال[2]:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص109

[2] محمد سعيد فرهود، **علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية**، السعودية، معهد الإدارة العامة،1983 ، ص1

- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات المباشرة للمستفيدين منها على الشكل النقدي وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل، على حساب أصحاب الدخول المرتفعة.
- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل في صورة عينية فهي تؤدي إلى رفع دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب أقاليم أخرى.
- تؤثر النفقات العامة التحويلية المالية في إعادة توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة، على حساب الفئات ذوي الدخول المرتفعة.

وتلجأ جل الدول إلى بعض برامج الإنفاق العام عندما ترغب في إعادة توزيع الدخل كالمساعدات الحكومية، وهي عبارة عن وسيلة لمساعدة الطبقات الفقيرة في الحصول على الغذاء والمسكن والرعاية الصحية، أو تقوم الدولة بإعادة توزيع الجزء الأكبر من الدخل بواسطة نظام التأمين الاجتماعي المتبع في الكثير من دول العالم، أو تقوم بتقديم تعويضات البطالة و إعانات السكن كل هذه الأنواع من النفقات العامة تؤثر في إعادة توزيع الدخل.

### 2. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول فينجم عن ذلك طلبا جديداً غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

فالمضاعف هو عبارة عن تلك الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي، فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، وذلك بما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

فعندما نلاحظ آلية عمل المضاعف نلاحظ أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في مستوى الناتج، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخول بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، و ما ينجم عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة و زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى وهو ما يعرف بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج عن طريق توظيف آلات ومعدات إنتاجية إضافية، وهو ما يعرف بأثر المعجل والذي يتم التعبير عنه بالزيادة في الاستثمار بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فالتفاعل بين أثر المضاعف مع أثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل.

## المبحث الثاني: ضوابط ومحددات النفقات العامة

هناك الكثير من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، فمن المهم معرفة هذه الاعتبارات والتي تعتبر أساس السياسة الانفاقية، من جانب آخر تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من ابرز الظواهر التي اهتم بها علماء المالية العامة والتي تنجم عليها العديد من الآثار الاقتصادية، لذلك خصصنا هذا المطلب لتناول هاتين النقطتين الرئيسيتين:

### المطلب الأول: ضوابط النفقات العامة

حتى تتمكن النفقات من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منها في تلبية مثل ى للحاجات العامة فإن ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة مستعملة في ذلك أداه الاقتصاد في النفقات مع الأخذ في الحسبان أهمية وضرورة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد الشعب دون تبذيرها في غير تلك المصلحة .

إذا تم احترام هذه القواعد بشكل دقيق فذلك سيقودنا إلى حالة من الإنفاق الرشيد أو على أمثلية النفقات العامة الحاملة لقيمة مضافة هامة للاقتصاد الوطني[1].

#### 1. قاعدة المنفعة

يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة وتعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي ومحل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة.

وقاعدة المنفعة أمر بديهي إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها معناه أن هذه النفقات العامة لا

مبرر لها.

والمقصود بتحقيق الفائدة أو المصلحة العامة ألا يتم تخصيص النفقة العامة لمصالح ذاتية لبعض الأفراد أو لبعض شرائح المجتمع على حساب أخرى لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي . كما يقصد أيضا أن يتم الإلمام بالاحتياجات الإجمالية الحقيقة للمصالح العمومية لتقدير احتياجات كل مصلحة أو مرفق وكل باب من أبواب النفقات على ضوء احتياجات كل المصالح .

[1] http://alanisalarabi.hooxs.com/t76-topic 20:45 02-03-2015

كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى وان تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد الدفع للتكاليف العامة كضرائب من جهة أخرى وهذا يعد تطبيقا لقاعدة توازن المستهلك.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات اقتصادية وغير اقتصادية ظاهرة وغير ظاهرة مباشرة وغير مباشرة مما يتعذر معه قياسها على وجه الدقة وإن كان من الممكن الارتكاز على عاملين أساسين:

- **العامل الأول** : حجم الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني؛
- **العامل الثاني** : طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد.

ومما هو جدير بالذكر أنه كلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق رفاهية الأفراد وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وفي إنفاقها نحو العمل على زيادة الدخل الوطني وتقليل الفوارق بين دخول الأفراد وزيادة الدخل الوطني يكون بالعمل على تحسين الإنتاج بزيادة القوى الإنتاجية . من جهة وتنظيم الإنتاج من جهة أخرى. أما تقليل الفوارق بين دخول الأفراد فيكون بنقل القدرة الشرائية من الأشخاص الذين تقل عندهم منفعتها الحدية إلى الأشخاص الذين تزادا لديهم تلك المنفعة أي من جانب أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المنخفضة وتقليل التباين بين دخل نفس الأشخاص محدودي الدخل في الأوقات المختلفة لكي يتحقق الاستقرار للمجتمع بمختلف شرائحه وبصفة عامة فإن الحكم على مدى توفر المنفعة العامة في النفقة العامة يمكن أن يتم على أساس اعتبارات علمية معينة على أن تأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة على حدى

### 2. قاعدة الاقتصاد في النفقات

ترتبط هذه القاعدة بموضوع المنفعة حيث أن هذه الأخيرة بديهيا تأخذ الزيادة كلما نقص ت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة إلى جانب كل هذا فإن عدم الاقتصاد السلطات المالية للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي.

بمعنى آخر تهدف قاعدة الاقتصاد في النفقة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات .

ويمكن تعديد مظاهر التبذير وعدم الانضباط المالي في كل دول العالم خاصة البلد ان السائرة في طريق النمو نتيجة نقص أو غياب رقابة سياسية فعالة و تأخذ هذه المظاهر صورة على سبيل المثال اقتناء أدوات ولوازم للحكومة فوق ما تحتاج إليه فعلا استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها ..... الخ لهذا يعد أمر تقييد النفقات العامة في جميع القطاعات بناء على مبادئ معينة على رأسها التقييد بالاحتياجات الحقيقية الفعلية بشكل يجعل الدولة لا تتحمل إلا النفقات العامة الضرورية بحجم امثل لتحقيق المصلحة العمومية لجميع أفراد الشعب.

كما يجب التذكير في هذا المقام بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام والرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة بشكل يجعل النفقات العامة تحقق الأهداف التي رصدتها لها السياسة المالية ومنها تجسد أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

والرقابة على طريقة صرف النفقات العامة يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي الإدارة الهيئات السياسية وجهات أخرى مستقلة ومتخصصة وبذلك تأخذ الرقابة أشكالا ثلاثة.

**1.2. الرقابة الإدارية**: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبالغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات إذ هي مراقبة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم القيام بالنفقات نفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها[1].

**2.2. الرقابة السياسية ( البرلمانية )**: وهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية ودور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتماد ات المقررة في الميزانية العامة للدولة بل يتوسع أيضا ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه .

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة،عمان، 2008 ،ص54

ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي .

وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت خاطئة.

**3.2. الرقابة المحاسبية المستقلة**[1]: وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة وتتولى التأكد من إن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها

ويتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل وإمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار.

**المطلب الثاني :محددات زيادة النفقات العامة**

إن حجم الإنفاق العام في أي دولة من الدول تحدده مجموعة من الاعتبارات والتي لها علاقة بالدولة، ومن أبرز هذه الاعتبارات نذكر:

**1. دور الدولة وتأثيره في حجم الإنفاق**

تعتبر العوامل المذهبية من العوامل التي لها دور كبير في إعطاء صورة العمومية للحاجات وما له علاقة باختصاص الدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زاد حجم إنفاقها العام، فبتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة يتغير حجم الإنفاق جراء تغير هذه الفلسفة، لذلك لا بد من الإشارة إلى حجم الإنفاق في ظل الدولة الحارسة و في ظل الدولة المتدخلة والدولة المنتجة[2].

ففي ظل الدولة الحارسة والتي تستند إلى أسلوب المالية المحايدة و تنحصر فيها الوظائف الأساسية للدولة في :الأمن، الدفاع، العدالة فحدود الإنفاق العام سوف يقتصر على هذه الوظائف، عليه فدور الدولة يتحدد بالابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وينحصر دورها فقط في المحافظة على النظام

[1] جدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،200 ،ص ،230

[2] عادل أحمد حشيش، **" اقتصاديات المالية العامة"**، مؤسسة الثقافة الجامعية،1983 ، ص184

الطبيعي من أمن ودفاع وعدالة، وهو ما ينعكس على السياسة الميزانية للدولة و خصوصا في جانب الإنفاق العام، فيتميز الإنفاق العام في ضوء هذه السياسة بقلته وانخفاض حجمه نتيجة لانحصاره على أوجه محددة.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة فهي تؤمن بضرورة استعمال السياسات الضرورية من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار والتوازن الاقتصاديين، ومنه يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة، فتنوعت النفقات العامة، وأصبحت لا تقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والأمن والعدالة، بل تعدت إلى النفقات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف أنواعها كالتأمين ضد البطالة والإعانات بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى ظهرت الكثير من النفقات ذات الطابع الاقتصادي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو في جانب الخدمات، كل هذه التغييرات أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

أما فيما يخص الدولة المنتجة والتي تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهو ما سيزيد من حجم النفقات العامة من اجل تغطية حجم النشاط الاقتصادي المتزايد للدولة المنتجة، ففي هذه الحالة نجد أن الدولة هي التي تقوم بنفسها بمهمة الإنتاج والتوزيع، وهذا ما يستدعي على الدولة امتلاكها لوسائل الإنتاج، وهو ما انعكس على مالية الدولة عموما وعلى النفقات العامة بشكل خاص لأن في هذه الحالة يزداد حجم النفقات العامة من اجل استيعاب النشاط المتصاعد والمتزايد للدولة المنتجة[1] .

ومما سبق يتبين لنا أن دور الدولة يعتبر من الأسباب الرئيسية لتحديد حجم الإنفاق العام فهذا الحجم يختلف باختلاف فلسفة الدولة فيكون الإنفاق العام محدد في ظل دور محدود للدولة ويزداد حجمه باتساع دور الدولة.

### 2. النشاط الاقتصادي

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فمستوى النشاط الاقتصادي يخضع للعديد من التقلبات، وذلك وفقا لحركة الدورة الاقتصادية والتي تؤثر في رسم حدود النفقات العامة، فنلاحظ أن مستوى النشاط الاقتصادي يظهر لنا الوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، و بالتالي يمكن ملاحظة العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال إبراز العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي، لأن النفقات العامة تكون ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي الخاص بطلب الدولة، فالنفقات العامة تؤثر بصورة كبيرة في نسبة هذا الطلب، ففي حالة الركود لا بد للدولة أن تقوم برفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى المطلوب بواسطة زيادة حجم النفقات العامة في الدولة، و عليه فحجم النفقات العامة يتحدد بتلك النسبة.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في المالية العامة**، دار المناهج، عمان، 2005 ، ص4

### 3. العوامل المالية

تعتبر العوامل المالية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فالإيرادات العامة للدولة هي بمثابة قيد لحجم الإنفاق العام، فالنفقات العامة في جل الأحيان تتحدد بعامل رئيسي وهو قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة، وهو ما يطلق عليها بالمقدرة المالية الوطنية، فهي تبين لنا مدى قدرة الدولة في الحصول على الموارد المالية الضرورية لتغطية نفقاتها العامة، فهذه المقدرة هي التي ترسم حدود الإنفاق العام، فهي تبين السيولة المتاحة للدولة والتي على أساسها يتم وضع حجم النفقات العامة، ويؤثر على المقدرة المالية للدولة عاملين رئيسيين وهما[1] :

- المقدرة التكلفية الوطنية والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية .
- المقدرة الاقتراضية الوطنية سواء كان الاقتراض من مصادر داخلية أو مصادر خارجية .

وبالتالي لا بد للدولة أن تراعي كل الجوانب المؤثرة في المقدرة التكلفية والمقدرة الاقتراضية لكي تتحصل على أكبر مقدار من الإيرادات المالية لتغطية نفقاتها، وبالتالي نلاحظ أن العوامل المالية من أهم وأبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام.

**المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة**

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:[2]

### 1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه ( الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،مرجع سابق، ص7

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت**،1988 ، ص 73-82.

**2. إعداد دراسات الجدوى للمشروعات**

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

**3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية**

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

**4. تجنب الإسراف والتبذير**

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة..
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

## المبحث الثالث :النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

بعد التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العمومية، سيتم استعراض تطور هاته الأخيرة عبر أهم مذاهب الفكر الاقتصادي تبعا لتطور المفهوم السياسي و الاجتماعي للدولة و قدر تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ انتقلت من الدولة الحارسة خلال القرنين الثامن و التاسع عشر إلى الدولة المتدخلة و المنتجة مع مطلع القرن العشرين بعد أزمة( 1929) ، مراعين نظرة كل مدرسة اقتصادية إلى تأثير النفقة العمومية باعتبارها وسيلة تدخل اقتصادي من طرف الدولة.

### المطلب الأول :النفقات العمومية في المذهب الاقتصادية

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا إلى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار إليه آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم "الذي نشر عام" 1776 تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم و تدخلاتكم المعتمدة و لكن الأمر ليس كذلك، دعوا ا لطبيعة تعمل، إنّ محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية و لا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه"[1].

و تطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار: ديفيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست ساي و جون ستي وارت ميل في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة1848.

بعد ثورة 1848، عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الإنتاج الصناعي ،إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال و المنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم، ما شجع الماركسيين على انتقاد الرأسمالية، و هو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس خاصة كتابه" رأس المال"، بالإضافة إلى مواقف روزا لوكسمبورغ و بول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلالا للطبقة العاملة.

و حتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العمومية، سيتم استعراض كل منها على حدا:

[1] بول أ ساموبلسون، **علم الاقتصاد المسائل الاقتصادية المعاصرة، (ج 7)** ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 ،ص248

## 1. النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي

ناد الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية و حصرها في أضيق الحدود [1] بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب و الفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات و تحقيق الفائض في الميزان التجاري[2].

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقة العامة و غياب الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها و هو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، و مما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها و طبيعتها.

حصر مفكرو هذه المدرسة و من أهمهم آدم سميث "Adam Smith" دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود، العدل و التكفل بالأعمال العامة [3]، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

إذ لخص آدم سميث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب:

**1.1. نفقات المرافق العامة** :التي قسمها إلى:

أ. النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور و الموانئ ما يساعد على الحركية التجارية و النشاط الاقتصادي.

ب. النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

**2.1. نفقات الدفاع**: هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية.

**3.1. نفقات العدالة**: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

---

[1] عبد الكريم صادق بركات، **علم المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981 ، ص177

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة،ص 39

[3] عبد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام :دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت،1979، ص 22 -23

غير أن جون ستيوارت ميل "J.S.Mill" ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته فلخص دور الدولة في وضع القوانين و استحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم إضافة إلى دافيد ريكاردو "David Ricardo" الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص، كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبأ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية[1].

### 2. النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة[2]، ما أدى لظهور التخطيط المالي و عليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على:

- ✓ **النفقات العامة** :تسعى الدول الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدى إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.
- ✓ **الموازنة العامة** :تبين الموازنة العامة بين إيرادات و نفقات الدولة.

إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة:

- ✓ **نفقات الميزانية** :هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.
- ✓ **نفقات الخدمات العامة**:نفقات على الخدمات نشاط غير إنتاجي (كالضمان الاجتماعي والتعليم).

### 3. النفقات العمومية وفق التحليل النيو كلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيو كلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي" أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا "[3]، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن و الخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب.

---

[1] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية**: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 ، ص 205

[2] محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، (ج2)جامعة حلب سوريا، 1982 ، ص 29

[3] رياض الشيخ، **المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية**، دار النهضة العربية، مصر، 1956 ، ص 108

**المطلب الثاني :النفقات العامة وفق التحليل الكينزي**

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها و صول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من % 25 و انخفاض الإنتاج القومي أنها إلى النصف أو الثلث [1]، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.

من تلك الأزمة بررت أفكار جون مينارد كينز "J.M.Keynes" و أسس لنظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة [2]، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، و إلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و سبل تصريف السلع وليس نقص الإنتاج بحد ذاته.

كما حاول كينز إيجاد العلاج و لم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب، و ذلك بدفعه عن طريق:

– زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛

– ضرورة تدخل الدولة: و تحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة، قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية [3]، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات و تقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار والاستثمار، غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

**المطلب الثالث :النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي**

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العمومية ودورها منذ أواخر الستينات، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي:

– النقديون؛

– المدرسة الكلاسيكية الجديدة؛

---

[1] عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 26

[2] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990 ، ص 180

[3] مجيد ضياء، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص 65

* التضخم المصاحب للركود الاقتصادي.

– الاقتصاد الكينزي الجديد (النيوكينزيون)

**1. النقديون**

ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات، في شكل بطالة مرتفعة و تضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي و التضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي أو، "Stagflation"* الذي جاء نتيجة لسياسات كينزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة[1].

أين قوبل العجز الكينزي في حل الأزمة، بأفكار التيار النقدي ممثلة في النقاط التالية [2]

– تقليص دور الدولة و إطلاق قوى السوق

– التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة و إعانة الفقراء؛

– تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب؛

– خصخصة القطاع العمومي؛

– رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن و المدين على حد سواء.

إذ يعتقد النقديون أن الإنفاق و التوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور نتائج السياسة المالية، خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب، و حجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة.[3]

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان "M.FRIEDMAN" الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه" تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية "و العديد من الدراسات التجريبية، أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي و أكد أن السياسة النقدية هي السبيل

[1] زكاري محمد، **اثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الجزائر** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2012، ص38.

[2] عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية: دراسة النظام الجزائري** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995 ، ص22-23.

[3] محمد تاتي، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 010، ص74.

الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة إدخال النظرية الكمية للنقود في كتابه" من أجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود."

كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي و واضح لمشكل التضخم لأنه يعتبره ظاهرة نقدية( أطروحة فريدمان للتضخم ) [1]، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج.

**2. المدرسة الكلاسيكية الجديدة**

ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة و اعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

و لعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد، ما يظهر جليا في أعمال "Muth" سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة Anticipations Rationnelles" التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية ، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968،كذا إسهامات كل من "Phillips" سنة 1970"Lucas"و "Sargent" سنة1972 .

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، اعتبر منظرو الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية، و عليه تقوم الأعوان الاقتصادية بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

كما أعاد "Barro" سنة 1974 نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يعرف L'équivalence "Ricardienne إلى الواجهة، حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومي و الضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.

و أضاف أن عجز الميزانية الممّول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

بالإضافة إلى "Lucas"الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة، حتى يتسنى للسلطات العمومية تقدير حجم الإنفاق في مقاله المشهور:، "Econometric Policy Evaluation: A Critique إذ أعطى مفهوم التوقعات الرشيدة أهمية بالغة للنماذج الاقتصادية الكلية، فالمعالم المقدرة انطلاقا من معطيات سابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها.

[1] Friedman.M, "Inflation et système monétaire", Calmman Levely, Paris, 1969, P 89.

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات اعتمدت كلية على النماذج الاقتصادية، أي النمذجة التي درست تدخل السلطات العمومية على مستويين: الأول دراسة أجوبة الأعوان الاقتصادية تجاه قياسات محددة والثاني البحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي انطلاقا من انعكاساتهم الفردية.

### 3. الاقتصاد الكينزي الجديد

مع تطور الفكر الاقتصادي و خاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد، حيث يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي،أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل و البطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، ردع التضخم و تقوية تنافسية المؤسسات .

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية فالكينزي الجديد الاستراتيجي اهتم بتفسير البطالة الجزئية "sous-emploi" أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطء التصحيح، وأثبت الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي و لا النتائجالنظرية المتماسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.

**خلاصة:**

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام، توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- تعتبر النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة.
- تبرز أهمية النفقات العمومية من خلال الآثار التي يمكن أن تحدثها، أين يمكن التمييز بين الآثار المباشرة على الإنتاج، الاستهلاك، طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار و التشغيل أو غير المباشرة من خلال أثر المضاعف و أثر المعجل
- على الدولة وضع ضوابط لصرف نفقاتها العامة وذلك لحمايتها من الإسراف والتبذير وكذا الرقابة على طريقة صرفها من أجل تحقيق النفقة لمنفعة تعود على الاقتصاد والمجتمع بنتائج إيجابية
- النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بن المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.

# الفصل الثاني

# الإطار النظري للنمو الاقتصادي

**تمهيد**

لا تزال ظاهرة النمو الاقتصادي من أهم المواضيع إثارة للجدل منذ ظهوره غداة الحرب العالمية الثانية إذ يعتبر من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء، لما له من أثر بالغ على مستويات المعيشة لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث عن أهم أنواعه وكشف العوامل المؤثرة فيه.

وعليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، لاختلاف الرؤى المتعلقةبالنظريات المفسرة له و التي ركزت على عوامل الإنتاج، كميه و بيئته، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة و قابلة للاختبار بغرض دراسة النمو الاقتصادي.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي؛**

**المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي؛**

**المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي؛**

## المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي[1]

أضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصاديون ويسعى إلى بلوغها المسيرون، لاعتباره من çàالأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم و المعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

كما تجدر الإشارة إلى الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح و كذا الخلط الدائم بينه و بين بعض المفاهيم القريبة منه كالتنمية الاقتصادية مثلا، لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به.

### المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه

#### 1. تعريف النمو الاقتصادي

إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو "توسيع قدرة الدولة على إنتاج البضائع التي يرغب فيها سكانها" ويقصد كذلك بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتعمق في هذا الموضوع فإنه ينبغي التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالرغم من زيادة الناتج في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا، وعلى ذلك نجد:

| |
|---|
| معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو القومي–معدل نمو السكان. |

لذلك يتعين على الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة، معظمها من قبل الدول النامية وعلى الأخص شديدة الفقر، أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها قد لا تحقق تقدما واضحا.

#### 2. تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي،

[1] رتيبة محمد، **السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو دراسة قياسية حالة الجزائر 1970–2006** مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2007، ص 28

وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وعلى ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

- ✓ زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ✓ أن تكون زيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

- ✓ تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي؛
- ✓ تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا الأمر كثير ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية لتلك السلع الأساسية، المواد الاقتصادية.

### 3. الفرق بين النمو والتنمية

نتيجة التقارب بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية فإننا لا نستطيع فهم مصطلح بمعزل عن الآخر، فيعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يمر بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الغاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، وبالتالي فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى كذلك لتنويع مصادر الدخل فيه ، إذ يرى بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسيع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية

الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا ، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[1].

ويراد كذلك بالنمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أم ا التنمية فالراجح تعريفها بأنها تحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة، متراكمة ومتميزة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبما أن الشيء الذي ينمو لابد أن يتغير فإن التنمية لا تتحقق دون التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

## 4. أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع[2] من النمو:

**1.4. النمو الطبيعي**: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

**2.4. النمو العابر أو غير المستقر** : هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل،ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية

**3.4. النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباط وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذ استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

---

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية**،1999،ص39.

[2] عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي :دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر1974 1999**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2001

**المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي**

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم عناصر ومحددات النمو الاقتصادي

**1. عناصر النمو الاقتصادي**

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن:

**1.2. عنصر العمل:** والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

**2.1. عنصر رأس المال:** إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

**3.1. التقدم التقني:** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.[1]

**2. محددات النمو الاقتصادي**

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن تحديد العوامل فيما يلي:

**1.2. كمية ونوعية الموارد البشرية** : نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص374.

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر من معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

- مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)؛
- كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛
- نسبة (التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال)؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

**2.2. كمية ونوعية الموارد الطبيعية** : يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارده طبيعية تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

**3.2. تراكم رأس المال**[1]: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها، أي أن تراكم المال بتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

[1] عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مرجع سابق ، ص 278-282.

**4.2. معدل التقدم التقني** : ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

**5.2. عوامل بيئية** : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

**6.2. التخصص والإنتاج** : وهو الذي دعا إليه ادم سميت في كتابه ثروة الأمم 1776، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.

**المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي ومقاييسه**

سنتطرق في هذا المطلب لبعض أهم مصادر ومقاييس النمو الاقتصادي

**1. مصادر النمو الاقتصادي**[1]

ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضا منها، و أهمها:

**1.1. النمو السكاني**: يعتبر النمو السكاني، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل؛ حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

**2.1. التنظيم الاقتصادي الكفء**: إذ أن الدولة التي تتمكَّن من تحسين كفاءة استخدام مواردها،تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدًا عن تد خل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية؛ مما

[1] رتيعة محمد، مرجع سابق، 34

ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المُدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

**3.1. التقدم التكنولوجي**: إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح؛ إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية .وهي المهام التي يقوم ا المنظم حسب التعبير لشومبيتري .ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتًا ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي؛ إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع؛ لأن التكنولوجيا مال عام في متناول جميع الدول.

**4.1. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري**: يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية، والفلاحون الذين يستخدمون التجهيزات الحديثة يمكنهم زراعة مساحاتٍ أوسع عما كان يزرعه أجدادهم .وقد اعتبر **آدم سميث** توفر الآلات(رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات وللاقتصاد ككل.

فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضًا، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرًة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة .

وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

### 2. مقاييس النمو الاقتصادي

إن ما تم التوصل إليه من خلال ما سبق هو أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، أي ما هو إلا تغيير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني؛ وبالتالي فإن قياس ذلك التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك .وبالتالي فإن هذه المقاييس تكون بسيطة وليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات، وهذا خلافلمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة .وأهم هذه المقاييس:

**1.2. المعدلات النقدية للنمو**: وهي المعدلات النقدية التي يتم حسابها استنادًا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة .ويعد هذا الأسلوب أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه، والتي تهدف إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم عالميا؛ مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ونفرق فيها بين:

**1.1.2. معدلات النمو بالأسعار الجارية** : يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني استنادا إلى البيانات الخاصة به سنويا، باستخدام العملة المحلية.

**2.1.2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة** :ويتم ذلك لاستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل. ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

**3.1.2. معدلات النمو بالأسعار الدولية**: ويستخدم عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية؛ حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية؛ نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر. لذلك يجب تحويل العملات المحلية إلى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة أثر التضخم.

**2.2 المعدلات العينية للنمو**: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية؛ إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع والغذائية،...الخ.[1]

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية**، الإسكندرية، ج م ع، 1998. ، ص ص 118-120.

## المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي

عرف موضوع النمو و تراكم رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظريات ركزت على عوامل الإنتاج و حجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو و التنمية الاقتصادية كما يعتبر فرعا من فروع علم الاقتصاد، و منه سنحاول التعرض لأهم نظريات النمو الاقتصادي ضمن هذا المبحث.

### المطلب الأول :التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أصحاب السبق في تفسير النمو الاقتصادي إذ استند التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة، الملكية الخاصة، التشغيل الكامل للموارد من خلال الآراء التي حملها كل من :آدم سميث، روبرت مالتوس، باعتبارهم أبرز مفكري هذه المدرسة.

#### 1. نظرية آدم سميث

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه و حاول كشف العوائق التي تحول دون ذلك، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة و تقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية[1]، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي[2] :

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال و الابتكارات الناجمة عن التخصص.

كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل و الرفع من الإنتاج و بالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك.

حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل و تطوير التجارة الخارجية من شأنها توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في توزيع لموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية[3].

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع و مناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان يصعب التغلب

---

[1] صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1966 ، ص53

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية :نظريات، سياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2007 ، ص56

[3] هوشيار معروف، **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005 ، ص3

على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال و من ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأس مال جيد[1]

### 2. نظرية روبرت مالتوس

يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفّعال بالنسبة للنمو و التنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق الطلب و نظر للطلب الفّعال كمحدد للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي[2] بسبب نمط الإنفاق لها الذي يتجه نحو الاستهلاك.

و رأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار و بالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان و معدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يرى أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية [3] ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين رئيسيين قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة و قطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني و المعروف بتزايد الغلة لسهولة تنميته.

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي.

### 3. تقييم النظرية الكلاسيكية[4]

أقر الاقتصاديون الكلاسيك بأن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما اعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود وحتى يتأتى النمو الاقتصادي لا بد من استبعاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و بالرغم مما توصلت إليه هذه النظرية فإنها تعرضت لجملة من الانتقادات أهمها:

---

[1] فتح الله و لعلو، **الاقتصاد السياسي :مدخل للدراسات الاقتصادية**، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1981 ، ص108

[2] محمد عبد العزيز عجمية -محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص7

[3] عادل أحمد حشيش،**تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، ص19

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص58

- اعتقادهم بأن الأرباح هي المصدر الحصري للادخار، عكس ما أظهرته التجربة التي أبانت عن إمكانيات أخرى للادخار خاصة الناجم عن ادخار الطبقة الوسطى أو القطاع العام.
- إهمال النظرية الكلاسيكية للدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تحريك الاقتصاد.
- إيمانهم أن تمويل الاستثمارات يقتصر على الادخار على خلاف ما أظهره شومبيتر فيما بعد، حيث أشار إلى الائتمان كمصدر لضمان الاستثمار.
- تجاهل الاقتصاديين الكلاسيك لأهمية الطبقة الوسطى و إمكانية إسهامها في عملية النمو الاقتصادي.

**المطلب الثاني :التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي**[1]

عرف كينز بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك و معارضته لقانون ساي حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل و الاستخدام و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض و إنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

إذ اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و الادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل ( فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي)، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية:

**التغير في الدخل =المضاعف×الزيادة في الاستثمار**

و بالتالي فإن الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكان و التقدم التكنولوجي، مايظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو و التنمية لمن يعرفون بالنيوكينزين كأمثال هارود ودومار واهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 73-75.

معدلات الفائدة سعيا منها لتشجيع الاستثمار و بالتالي تحسين مستوى الدخل و حجم العمالة، حيث أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى عدم التفات النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انحصر اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

**المطلب الثالث :التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي**[1]

ركز مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية على تكوين رأس المال، لأن تراكمه فضلا عن تزايد نسبة رأس المال على العمل($K / L$) يؤثر إيجابا على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و لا يتوقف هذا التأثير الايجابي حسبهم إلا إذا تساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

كما قاموا بتوسيع مفهوم رأس المال حيث شمل رأس المال البشري بعدما انحصر في رأس المال المادي، على اعتبار أن استهلاك رأس المال البشري من طرف أي فرد لا يؤثر بالضرورة على المقدار المتاح منه للآخرين،

كما أنه قابل للتوسع بصفة أسرع منه بالنسبة لرأس المال المادي شريطة اقترانه بالتكنولوجيا و بالتالي إحداث النمو الاقتصادي ففي غياب التقدم التكنولوجي و حسب مبدأ المردودية المتناقصة لرأس المال فإن النمو بالنسبة للفرد سوف يؤول إلى التوقف، إذن يتطلب إحداث النمو الاقتصادي وفق الفكر النيوكلاسيكي توفر مجموعة من الشروط، منها:

- توفر عرض العمل المصاحب للتطور الإداري و التمكن من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛
- وجود ميل كبير للادخار؛
- الحرص على إضفاء الروح التنافسية بين الوحدات الإنتاجية المتماثلة في الحجم؛
- الكفاءة في تخصيص الموارد و قابليتها للانتقال و التجزئة؛
- اقتران آلية السوق و حرية الأسعار مع الاستقرار السياسي.

و بناءا على توفر الشروط السالفة الذكر، كانت تصورات الاقتصاديين النيوكلاسيكين حول النمو كالآتي:

-استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، من خلال إدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، إذ يمكن زيادة تراكم هذا الأخير دون اللجوء لرفع حجم العمل عن طريق استخدام التكنولوجيا.

-إسهام التخصص الإنتاجي و تقسيم العمل في تراكم رأس المال.

[1] هوشيار معروف، مرجع سابق ، ص372 -375

-التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل، فزيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال و انخفاض إنتاجية العمل، أما إذا انخفض استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى تراجع إنتاجية رأس المال و ارتفاع إنتاجية العمل.

**المطلب الرابع :نظريات أخرى للنمو الاقتصادي**

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى كل من نظرية مراحل النمو لرستو ونظرية النمو الحديثة.

**1. نظرية روستو "مراحل النمو الاقتصادي"**

لقد وضع روستو مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي حيث قال في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي ،" أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث" [1] وتتمثل هذه المراحل في: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، مرحلة الاستهلاك الوفير.

**1.1.مرحلة المجتمع التقليدي** : أين تكون الدول شديدة التخلف ويتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي ويستعمل أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة والعشيرة الدور الرئيسي في التنظيم الاجتماعي. ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد وتفشي الإقطاع وانخفاض مستوى الإنتاجية، وضعف نصيب دخل الفرد من الناتج الوطني ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون طويلة نسبياً وتتميز بالبطء الشديد.

**2.1. مرحلة التهيؤ للانطلاق** : وهي فترة انتقالية بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وفيها تكون الدولة متخلفة أيضاً لكنها تحاول كسر الجمود الذي يخيم على المجتمع، ومن مظاهر ذلك استبعاد وسائل الإنتاج القديمة وجلب الوسائل الحديثة وقيام الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، كما يعتبر روستو ظهور طبقة من المفكرين تخرج على إطار التفكير التقليدي للمجتمع أمر ضروري في هذه المرحلة .

**3.1. مرحلة الانطلاق:** وفيها تسعى الدولة جاهدة من أجل القضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم عن طريق زيادة مواردها الاقتصادية وإحداث تغيير في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والخدمات، ومن مظاهر هذه المرحلة أن يفوق معدل الاستثمار معدل نمو السكاني. ويعتقد روستو أن هذه المرحلة تكون قصيرة نسبياً ويتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو بعد

[1] كمال بكري، **التنمية الاقتصادية**، بيروت، لبنان، 1994 ص16.

ذلك تتم تلقائياً وبطريقة أوتوماتيكية. وتعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل باعتبارها مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل من أجل خلق نهضة اقتصادية .

**4.1. مرحلة النضوج** : تكون الدولة في هذه المرحلة قد استكملت نمو قطاعاتها بشكل متوازن وزيادة الاستثمار فيها عن الاستهلاك، ومن مظاهرها قيام الصناعات الأساسية كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية وازدهار حركة التجارة الخارجية ونضوج المجتمع فكرياً وفنياً وزيادة متوسط دخل الفرد فيه.

**5.1. مرحلة الاستهلاك الوفير**: وفيها تكون قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ويزيد إنتاجها عن حاجتها ويعيش سكانها عند مستوى عالي من الرخاء، ومن مظاهر هذه المرحلة ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع الاستهلاكية وخاصة المعمرة منها كالسيارات والثلاجات- وغيرها- وزيادة أيضاً متوسط الدخل الفردي.

ويرى روستو أن الدولة التي فيها سمات المرحلة الأولى والثانية فهي دولة متخلفة اقتصاديا، أما إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة أي لاهي متقدمة تماماً ولاهي متخلفة، أما التي تضعها مظاهر حياتها الاقتصادية في المرحلتين الرابعة والخامسة فهي دولة متقدمة مع اختلاف درجة التقدم .

**2. نظرية النمو الحديثة**

بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم سنة 1973 عانت أغلب الدول من تراجع في معدلات نموها، فأثيرت فكرة البحث عن مصادر أخرى للنمو الشيء الذي اهتم به كل من بارو، رومر ولوكاس من خلال ما يعرف بنظرية النمو الداخلي أو الذاتي باعتبارهم من أبرز مفكري هذه النظرية، إذ حاولوا الكشف عن محددات النمو في الأجل الطويل و البحث عن مدخلات جديدة يمكن من خلالها دفع النمو الاقتصادي لعدم اقتناعهم باقتصار تحليل النمو على الزيادة الكمية للعمل و رأس المال المادي[1].

حيث أقروا بأن حدوث النمو الاقتصادي لا يتوقف على الخصائص الذاتية للاقتصاد، كما استبعدوا فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر التي تعوق النمو في الأجل الطويل، إذ ركز مفكرو النظرية الحديثة للنمو و في كثير من الأحيان على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، لافتراضهم بأن استثمار القطاع العام و الخاص في رأس المال البشري تقود إلى تحسين الإنتاج و تعويض تناقص العوائد.

فاقترحوا عوامل إضافية تفسر النمو الاقتصادي و يمكن اعتبارها مصدرا له، إذ باستطاعتها إحداث تأثير

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 155

ايجابي عليه و منها[1]:

- الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء العملية الإنتاجية.
- تطوير رأس المال البشري من خلال، التربية، التعليم و التكوين.
- النفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية.
- رأس المال التكنولوجي الناجم عن البحث و التطوير.

**المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي**

لقد تطورت النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي بمرور الزمن و باختلاف الرؤى حول أهم العوامل المؤثرة في عملية النمو، لذلك سيتضمن هذا المبحث أبرز النماذج التقليدية، النيوكلاسيكية فضلا عن نموذج النمو الداخلي.

**المطلب الأول: نموذج هارود و دومار**

لقد أعطى نموذج هارود ودومار أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل وسنتطرق إلى كل من نموذج هارود ونموذج دومار على حدى لنأتي إلى النموذج المسمى هارود-دومار.

**1. نموذج هارود:** تعرض نموذج هارود إلى صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى البعيد، وينطلق نموذجه من التمييز بين معدلات ثلاث للنمو:

- **معدل النمو الفعلي:** $(g)$ $g = \frac{\Delta y}{y}$ حيث $y$: الدخل الوطني و $\Delta y$: التغير في الدخل.
- **معدل النمو المضمون الضروري:** $(g_w)$. من أجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الاستثمار المرغوب فيه $\overset{*}{I}$ الذي يرتبط بالأرباح المتوقعة وزيادة الانتاج،وهذا يعني : $\overset{*}{I} = f(\Delta y)$ ويجب أن يتساوى هذا الاستثمار مع الادخار الكلي المحقق، أي: $\overset{*}{I} = S$.
- **معدل النمو الطبيعي:** ويعرفه هارود على أنه المعدل الذي يزداد به الاقتصاد ويتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي أقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشيطين.

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب**، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر - باتنة 2008

**2. نموذج دومار:** يعتبر دومار كما يعتبر كينز أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة، وتقول النظرية الكينزية أنه في الفترة القصيرة يتحقق التشغيل الكامل لما يكون الاستثمار كافي لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي.

ويرى هارود–دومار أن هناك سببين لعدم استقرار النمو هما:

أ. عدم تعادل معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون إما في حالة بطالة أوفي في حالة عدم الاستخدام الكامل لرأس المال، ومن أجل تساوي معدلي النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار أو معامل رأس المال.

ب. عدم استقرار معدل التوازن يقول هارود أنه حتى ولو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو الطبيعي (أي نمو متوازن) فإن التنمية الاقتصادية تبقى دائما غير مستقرة، ويرى كذلك أن النمو المتوازن يعني أن المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، أي أن الاستثمارات تكون متناسبة مع قوة العمل.

في نموذج هارود–دومار ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه $n$.

صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه $s$ أي نسبة ميل الادخار.

أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.
- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز $V$. وهو معامل الاستثمار

أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو $G_w$ المعرف من طرف المدرسة المارشالية وهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي، بعبارة أخرى $G_w = \frac{S}{V} = n$ وبافتراض أن $V$ و $S$ ثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

لكن هل تتوافق هذه الافتراضات أو تتسق مع اقتصاد ينمو؟.

هارود ودومار يعتبران بأن هذه الافتراضات متوافقة إذا وفقط توفر شرط التساوي بين $s$ و $nV$، أي معدل الادخار هو حاصل ضرب معامل رأس المال الناتج ومعدل نمو القدرة العاملة.

- لما يكون المعدل المرغوب فيه مستقر عبر الزمن يحدث انحراف بين معدل النمو الفعلي والمرغوب فيه في الاتجاه التصاعدي، إلا أن هناك حدودا قصوى لهذا الانحراف تتمثل في المعدل الطبيعي $G_n$ الذي يعرفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بالزيادة في السكان والتحسينات التقنية.

ومنه نخلص إلى أن النمو المستقر عند التشغيل الكامل يستلزم تحقيق التعادل بين $G_n$ و $G_W$، وعندئذ يمكن للنظام الاقتصادي أن يجمع بين النمو المستقر وحالة التشغيل الكامل، غير أن المشكلة في نموذج "هارود" هي أن التعادل لن يحدث إلا صدفة كون أن المتغيرات التي تحدد كلا من $G_W$ هي $c_r$ و s، بينما $G_n$ يحكمها معدل النمو الديمغرافي والتحسينات الفنية ، تتحدد بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن معدل النمو الفعلي$G$ ، وبذلك كان هارود متشائما وخلص إلى أن النمو المستقر عند العمالة الكاملة لن يكون ممكنا.

**المطلب الثاني: نموذج روبرت سولو النيوكلاسيكية (1956)**

في هذا العنصر سنتطرق إلى أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي وأساسا روبرت سولو(1956) الذي بحث في إطار النمو من منظور الاقتصاد الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام محافظا على جوهر البديهيات لوالراس وهي الإنتاجية الحدية لرأس المال، المنافسة التامة والكاملة، المردودية غير المتزايدة.

سولو يجيب على التوقعات التشاؤمية لهارود ودومار اللذان حاولا تسخير النظرية الو لراسية ذات الطابع الستاتيكي إلى نظرية ذات طابع ديناميكي ويطلق على صيغتهما في النمو أن فيها بعض الظلم، بحيث تلك الأرقام الممثلة في $s، V، n$ هي من حقائق الطبيعة المعطاة كل مستقل عن الآخر، فمعدل نمو عرض العمل مرتبط بالعوامل الديمغرافية التي تؤثر في المدى الطويل في الاختيار بين المساهمة أو عدم المساهمة في القوى العاملة، ومعامل رأس المال الناتج يتمثل في تكنولوجيا لا تتغير إلا على نحو ضئيل استجابة للقوى الاقتصادية، أما معدل الادخار فيتغير مع التوزيع العمري للسكان ومن ثم مع معدل نمو السكان، فإذا اعتبرت $s، V، n$ ثابتة ومستقلة، فإنه لا يوجد أي سبب لتساوي $s$ و$Vn$ إلا إذا كان ذلك مصاحبا للزيادة في الطاقة المعطلة ، أو مصاحبا لمعدل بطالة يزداد سوءا بانتظام.[1]

[1] روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود، **نظرية النمو**، 2002 ص45.

إن معدل الادخار مرتبط بنمط تعويض التجهيزات وبالميل للاستثمار مع العلم أن الادخار يساوي الاستثمار $I=S$. وبما أن الادخار هو جزء من الناتج يمكن كتابته على الشكل $S(t)=sQ(t)$.

$s$: معدل الادخار و$Q(t)$ : الإنتاج.

تعتمد كل نماذج النمو الاقتصادي على شكل دالة إنتاج كوب دوقلاس، وفي نموذج سولو دالة الإنتاج الملئونة من عنصري العمل ورأس المال هي:

$$Y = f(K, L)$$

$K$ : رأس المال

$L$ : العمل الذي يعبر عن مستوى التشغيل الكامل،كما أن القوة العاملة متغيرة خارجية وتزيد بمعدل ثابت (n) ومع غياب أثر التقدم التكنولوجي فأن: $L = L_0 e^{nt}$، بحيث التطور التكنولوجي حيادي في معنى هارود ويعني أنه عند زيادة فعالية العمل $Y = f(K, A(t), L)$ فأن التقدم التقني يرتفع بمعدل خارجي ثابت $DA/A = \chi$ ، ونفترض أن $A(0) = 1$ أي $A(t) = e^{xt}$ .

نذكر أن نموذج سولو هو نموذج تجميعي(تراكمي) للغاية، بحيث كل الاحتمالات التقنية تمثل من قبل دالة واحدة، وحتى نتجنب مشاكل التراكم نفترض أنه لا توجد إلا سلعة واحدة في الاقتصاد (خارج العمل) هذه السلعة هي الإنتاج (مستهلكة ومستثمرة).

وهذه الدالة لها الخصائص التالية:

- تقبل مشتقات جزئية أولى مستمرة موجبة ومتناقصة.
- موجبة ومستمرة: تعبر عن قابلية عوامل الإنتاج للإحلال.
- متناقصة: تدل على فرضية انخفاض فاعلية عامل من الع املين عندما ترتفع الكمية المستعملة من هذا العامل.
- الاستمرارية: تعبر عن قابلية عوامل الإنتاج على الإحلال.
- التجانس: تعبر عن فرضية غلة الحجم الثابتة[1].

وعادة ما نفرض في نظرية النمو على هذه الدالة ما يسمى بشروط (*Inada*)، وهي شروط مفروضة على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية، والتي تمثل العلاقة بين الناتج الفردي ورأس المال للفرد.

[1] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الرياضي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 181.

وتعني شروط إينادا إن ميل الدالة يكون قويا جدا عند نقطة الأصل وصغيرا في النهاية الأخرى، وما يقترحه (إينادا) مبدئيا أن الميل للاستثمار نهائي عند نقطة الأصل ويقترب من الصفر في الطرف الآخر على النحو الذي نراه في الشكل الآتي[1]:

وإذا ما رمزنا لهذه الدالة بـ $(f)$ تكون شروط إينادا كالتالي:

- $f(0)=0^*$ : إن الإنتاج صفر عندما يكون رأس المال لعامل الفرد صفرا.
- $f'(0)=\infty$ : إن الإنتاجية الحديةلرأس المال لعامل الفرد يؤول إلى مالا نهايةعندما يكون رأس المال صفرا.
- $f'(\infty)=0$ : إن الإنتاجية الحديةلرأس المال لعامل الفرد يؤول إلى الصفر عندما يكون رأس المال لانهائيا.
- $f'(.)\rangle 0$ الإنتاجية تتزايد مع رأس المال لعامل الفرد.
- $f'(.)\langle 0$ الإنتاجية الحدية لرأس المال العامل متناقصة.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار الصافي يساوي معدل نمو الناتج من مخزون رأس المال ويرمز له بالرمز $K^*$

لدينا: $\overset{*}{K}(t)=sY(t)$ .....(1)

بالتعويض في دالة الإنتاج نجد: $\overset{*}{K}(t)=sf(K(t),L(t))$ .....(2)

وبالتالي فقيمة $\overset{*}{K}(t)$ تحدد تطور مخزون رأس المال الناتج من الاستثمار والادخار في كل لحظة زمنية t، بالإضافة إلى تطور معدلات عوامل الإنتاج.

مع العلم أن دالة الإنتاج هي متجانسة من الدرجة الأولى، ومن هذه النقطة نستهل تحليل سولو بإدخال متغيرة جديدة $k$ ولتكن: $k=\frac{K}{L}$

بمفاضلة المعادلة بالنسبة للزمن نجد: $K=\dot{k}\,L e^{nt}+nkL_0e^{nt}$ .....(3)

ومنه: $sf(K,L)=(\dot{k}+nk)L$ .....(4)

وما أن غلة الحجم ثابتة يمكن قسمة عوامل الدالة $f$ على $L_t$.

لنجد: $sf(k,1)=(\dot{k}+nk)$ .....(5)

[1] روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود، مرجع سابق ص52.

ومنه: $\dot{k} = sf(k) - nk$ ..... (6)

وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعمل s لا بد من طرح الكمية $\delta$ من رأس المال والتي تعبر عن معدل استعمال رأس المال. هذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي إلى n فهو يساوي إلى $(n+\delta)$ وإلا المعادلة تبقى نفسها.

$$\dot{k} = sf(k) - (n+\delta)k \ldots\ldots(7)$$

إن التغير النسبي لـ $k$ هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل ورأس المال أي: $\dot{k} = \frac{\dot{K}}{L} - \frac{\dot{L}}{L}$

المعادلة رقم (7) هي المعادلة الأساسية لـ *Solow*

$sf(k)$ الناتج الإجمالي عند قيم مختلفة لرأس المال وعمل مقداره 1.

- إذا كان $k = k'$ فإن $(n+\delta)k = sf(k)$ و $\dot{k} = 0$ وهذه هي الحالة المنتظمة فالاقتصاد هنا يتبع مسار نمو متوازن.
- إذا كان $k \langle k'$ هذا يعني أن $(n+\delta)k \langle sf(k)$ و $\dot{k} \rangle 0$ ومنه الاستثمارات الحقيقية تستعمل بصفة كاملة.
- إذا كان $k \rangle k'$ فإن: $(n+\delta)k \rangle sf(k)$ و $\dot{k} \langle 0$ ومنه في هذه الحالة يجب تركيم وتجميع رأس المال k من أجل الحصول على القيمة $\dot{k}$ وهذا مهما كان حجم المخزون الأولي لرأس مال لكل فرد.

والفكرة الأساسية التي اعتمدها سولو هي قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج العمل ورأس المال حتى يتحقق التوازن في النمو على المدى البعيد، ومنه لابد من ثبات هذه النسبة بين العمل ورأس المال ويعود ذلك إلى اتجاه معدل الادخار وإلى النسبة التي تسمح بتحقيق المساواة بين $k$ و $k'$، أي اتجاه معدل النمو نحو النمو التوازني أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها عدد السكان.

هذا النموذج يصل إلى نتائج متعددة، والأهم هو تحديد أثر معدل النمو للمدى الطويل، ونظرية استدراك الاقتصاديات الغنية من قبل الاقتصاديات الفقيرة وهذا ما يبرر محاولات وتجارب لتجاوز هذا النموذج.

**المطلب الثالث: نموذج النمو الداخلي (نموذج $AK$)**

بموجب فرضيات المردودية المتناقصة والتي تمثل فرضية رئيسية في نموذج المنافسة التامة والكاملة، فإن النمو لا يتحقق إلا من طرف عناصر خارجية مع تواجد نسبة النمو الديمغرافي ونسبة النمو للتقدم العلمي، هذه الخلاصات تستلزم خاصيتين أساسيتين:

- استقلالية النمو للمتغيرات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، تقر بعدم نجاعة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي .
- التقارب على المدى البعيد للاقتصاديات مهما كانت ثروتها الأولية شريطة أن تكون لها نسبة ادخار متشابهة.

الخاصية الرئيسية لنماذج النمو الداخلي هو غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال، وعليه رأس المال هو مصدر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان.

نموذج AK هو النموذج الأكثر بساطة في النمو الداخلي الذي يفترض أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبقى ثابتة، وهذا ما يؤكد مارد عن Rebelo1991 الذي وضح بأن التفاوت في النمو ينتج عنه اختلاف في السياسة الجبائية وأبسط شكل لدالة الإنتاج مع غلة حجم ثابتة هي: $Y = AK$

انطلاقا من $K = sY$ نستخرج معدل النمو $g = \frac{\dot{K}}{K} sA$

حيث: $A$:ثابت موجب يعبر هن المستوى التكنولوجي، ويمثل الإنتاجية الظاهرة لرأس المال.

من هذه العلاقة نستنتج أن معدل النمو $g$ محمي ذاتيا وذلك لكونه مرتبط بسلوك العائلات، بمعنى معدل الادخار $s$ والإنتاجية الحدية لرأس المال، لكن هذا النموذج البسيط لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية، وعليه فإن الاقتصادي Robelo أضاف في تحليله سلوك الادخار، إذن الحل يرتكز على تعظيم دالة المنفعة ذات المرونة الثابتة تحت القيد التراكمي لرأس المال.

$$Maxv = \int_0^{\infty} \frac{C^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{1-\alpha-\beta} di$$

$$sous \quad \dot{K} = AK - C$$

حيث $\rho$ :مرونة التبادل للظرفية الزمنية و $\sigma$ : معدل خصم المنفعة وهي موجبة.

ويحل هذا النظام عن طريق تكوين هاملتون من أجل الحصول على التوازن المنتظم للنمو أو للإنتاج أو لرأس المال والاستهلاك متزايد بنفس الوتيرة كالتالي:

$$g=\frac{\dot{C}}{C}=\frac{\dot{K}}{K}=\frac{\dot{Y}}{Y}=\frac{A-\rho}{\delta}$$

إن هذه العبارة تمثل معدل النمو وفقا لنموذج $AK$ وباعتبار هذا الأخير مرتفع بالنسبة للإنتاجية الحدية لرأس المال والعائلات الذي يكون عندهم مستوى معدل أفضلية ضعيف، أو بعبارة أخرى لهم زيادة في معدل الادخار[1]

ويتضمن نموذج $AK$ بالإنشاء الداخلي لمعدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلاقته بمعدل الادخار، وعليه فمستوى النمو الذاتي يتحدد بمعدل الادخار، وهذا الأخير يستعمل كوسيلة مساعدة في السياسة الاقتصادية.

كما أن هناك خاصية مهمة لا تتوفر في نموذج سولو وهي أن الجباية تحقق مستويات وليس معدلات النمو.

لدينا معدل ضريبة $\tau$ على رأس المال الذي يخفض من الإنتاجية الحدية لرأس المال ومرودية الاستثمار بعد فرض الضريبة.

**المطلب الرابع: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي**

تنقسم العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين:

**1. العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي**

أكد "RAM"من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني الإجمالي على انه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام والخاص[2].

كما استنتج " ASCHAUR" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس ايجابيا على الناتج الوطني إضافة إلى دراسة "Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) وبينت أن الإنفاق على تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي[3].

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام ، إذ أوضح " Chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو

[1] رتيعة محمد،مرجع سابق ، ص 54-55

[2] Engen.E, Skinner.J, "Fiscal policy and economic growth", national bureau of economic research, working paper N° 4223, 1992, P 7.

[3] Alexiou.C, "government spending and economic growth", journal of economic and social research, vol 11 (1), 2009, P 4- 5.

الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا[1] مثلما يبرزه الشكل الموالي:

**الشكل رقم (1-01): العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي**

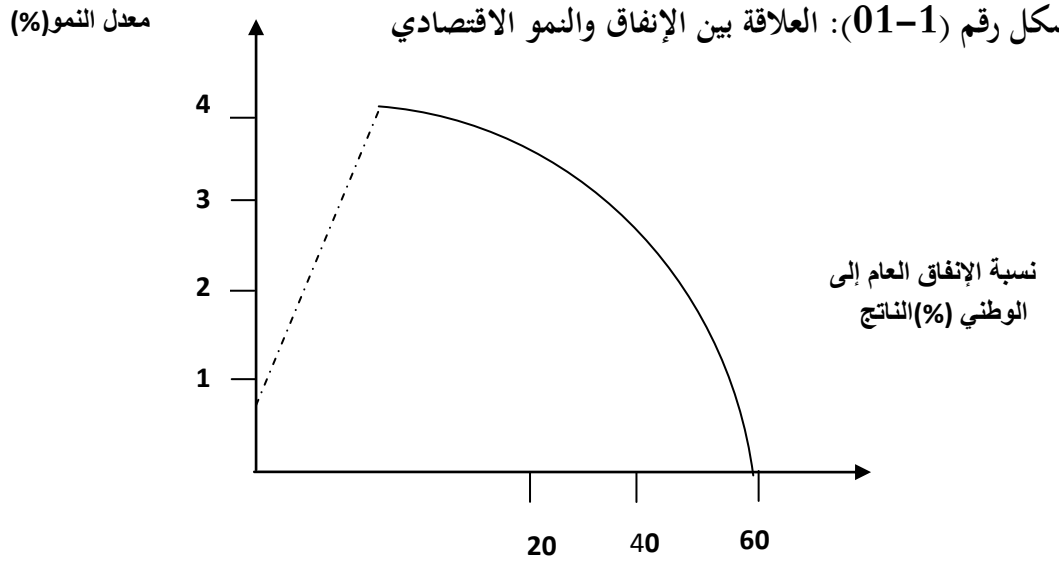


المصدر: Pascual.M, Garcia.S Op.cit, P4

إذ يبين الشكل انه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف ويدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم النفقات العامة إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات والنمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج

**2. العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي**

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة حول الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة( 1970-1995) توصل من خلالها إلى زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة 1990 و"folster" سنة 2001 حيث قام كل منهما بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995) [2]

[1] Pascual.M, Garcia.S, "government spending and economic growth in the european union countries", P 2.
[2] Alexiou.C, op.cit, P 2.

كما أشار " Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي [1] مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985) وترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى[2]:

**1.2. أثر الإزاحة:** يترتب عن التوسع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر اثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

**2.2. مشكل التمويل** : إن هاجس التمويل تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يطرح أثار سلبيا على الاقتصاد أي كان مصدر التمويل فبلجوء إلى الاقتراض ترتفع معدلات الفائدة وبالتالي يزاح القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضرائب فيؤدي إلى الحد من الادخار ومنه انخفاض الاستثمار وتراجع الإنتاجية كما أن الإصدار النقدي قد يؤدي إلى إحداث التضخم.

**3.2. عدم الكفاءة:** يعتبر القاع العام اقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص ورغبة منه في المنافسة والتوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر وبتكاليف أقل وعليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

**4.2.غياب الإبداع والابتكار** : يفتقر القطاع العام سواء في طرق الإنتاجية أو نوعية منتجاته إلى عنصر الإبداع والابتكار ومرد ذلك هو غياب المنافسة والرغبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري والركود التكنولوجي ما يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي.

تتأثر عموما العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على التنظيم ومستوى التقدم التقني) فترة الدراسة المتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام[3]

[1] Alexiou.C, op.cit, P 4.
[2] Mitchel.D, "The impact of government spending on economic growth", the heritage foundation, N° 1831, 2005, P 4-5.
[3] Pascual.M, Garcia.S, Op.cit, P 6.

**خلاصة:**

أجمعت تعاريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن التنمية الاقتصادية أشمل منه إذ تعني زيادة على نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات.

لقد أعتبر التراكم الرأسمالي المسبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال أثر المضاعف، في حين قام مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو و لخص تلك المراحل في :مرحلة المجتمع التقليدي، التمهيد للانطلاق، الانطلاق، الاندفاع نحو الاكتمال و مرحلة الاستهلاك الوفير.

و تعد النماذج النيوكلاسيكية للنمو بمثابة تكملة للنماذج التقليدية أين حاول الاقتصاديون من خلالها بناء نماذج على المدى الطويل كما اهتموا بدراسة خاصية التقارب، و من أهمها نموذج سولو الذي أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغيير التوليفة الفنية بين العمل و رأس المال .

# الفصل الثالث

# دراسة قياسية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي

**تمهيد**

بعدما كان الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد ذو توجه اشتراكي ونتيجة لتغير المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، تم التحول إلى الاقتصاد الرأسمالي وشهد تحسنات كثيرة خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001)، برنامج دعم النمو للفترة(2009/2005) وأيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة (2014/2010)، سخرت لهذه الأخيرة موارد مالية معتبرة، ما أسفر عن زيادة الإنفاق العام .

ولتحديد الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي نحاول القيام بدراسة اقتصادية لمعدلات النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الجزائر ثم الدراسة القياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2014/1970) باستخدام أساليب التحليل القياسي وبالأخص اختبار التكامل المتزامن للتأكد من مدى انطباق النماذج التي شرحت العلاقة بين هذين المتغيرين على الاقتصاد الجزائري.

وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي بدراسة تحليلية قياسية تمكناننا من استخلاص النتائج المتعلقة بعلاقة سياسة الإنفاق الموازني في الجزائر. لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؛**

**المبحث الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؛**

**المبحث الثالث: النتائج و الاستنتاجات المستخلصة.**

## المبحث الأول:الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنموية طويلة المدى ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة للخروج من دائرة التخلف ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي مما أدى لزيادة الإنفاق العام، غير أن تخلي الجزائر على النهج الاشتراكي وإتباعها لاقتصاد السوق صاحبه جملة من الإصلاحات بمعية المؤسسات الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي ساهم في تخطي الإنزلاقات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري إبان الأزمة النفطية لسنة 1986 وتحسين معدلات المؤشرات الاقتصادية الكلية( خاصة مؤشرات التوازن الخارجي التي شهدت تحسنا ملحوظا بفعل ارتفاع أسعار النفط،في حين تدنت مؤشرات التوازن الداخلي نتيجة لهذه البرامج لأنها كانت تهدف بالأساس إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات أكثر من سعيها لتحسين معدلات النمو الاقتصادي والعمالة)[1].

### المطلب الأول:عرض الاقتصاد الجزائري (2014/1967)

لقد اعتمدت الجزائر بعدد الاستقلال على الاقتصاد الموجه إداريا في ظل نظام سياسي أحادي، إذ أولدت الأهمية الكبرى لإنشاء الصناعات المصنعة وانتهجت سياسات التعليم المجاني والتشغيل الكامل، هذا التدخل كان ناجحا من خلال توجيه دواليب الاقتصاد بتطبيق سياسات التأميمات التي قامت بها وإنشاء مؤسسات عمومية في كل القطاعات وأجهزة إدارية خاصة بالتخطيط، المراقبة، التوجيه والتسيير كما اعتمدت بعد ذلك أسلوب المخططات التنموية ( 5 مخططات)، لكن بمجرد شروعها في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني ظهرت الاختلالات والمشاكل بظهور الأزمة النفطية، فسارعت لتطبيق جملة من الإصلاحات لحل الأزمة وف الخناق على الاقتصاد الجزائري[2] وعليه سنقسم الوضع الاقتصادي الجزائري إلى: فترة التخطيط(1989/1967)، الفترة الانتقالية (1998/1988) وفترة الانعاش الاقتصادي(2014/1999).

#### 1. فترة التخطيط (1989/1967)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة جديدة في سير عملية التنمية أين تبنت الجزائر نموذجا للنمو الاشتراكي منح فيه الدور الرئيسي في تسيير الاقتصاد للدولة التي قامت بالتركيز على الصناعات الثقيلة والاعتماد على المؤسسات

[1] بودخدخ كريم ، **أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001** ، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010، ص181

[2] محمد شريف،**السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010،ص134

العامة في توفير كافة الخدمات،هذا ما أدى إلى زيادة نسب الإنفاق العام حيث انتقلت من 25.98% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج سنة 1986.[1]

كما استقر رأي المسؤولين في هذه المرحلة على أسلوب المخططات كإستراتيجية للتطور الاقتصادي فشهدت الجزائر جملة مخططات تنموية ابتداء بالمخطط الثلاثي (1969/1967) ثم المخططين الرباعي الأول (1973/1970) والثاني (1977/1974)، لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (1980/1978) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيها استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في آجالها طبقا للمخططات السابقة [2]، فالمخطط الخماسي الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985).

**1.1. المخطط الثلاثي الأول (69/67)**: يعتبر هذا المخطط الإستراتيجية الأولى التي حاولت من خلاله الجزائر الخروج من قوقعة الاستعمار وعرض النظرية الجديدة للتنمية ولقد ا نصب موضوعه على التصنيع بحيث ركز على الهياكل القاعدية الصناعية ا ولنشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم والفلاحة في محاولة لبناء اقتصاد قابل للاستمرارية والنمو [3]وقد تم تحقيقه بصورة مرضية فمن أصل حجم استثمار مبرمج لهذا المخطط قدر بد 9.06 مليار دينار وهو مبلغ يعكس الإمكانيات المالية الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكاليف الحقيقية تقدر 19.58 مليار دينار،تم انجاز 9.16 مليار دج من الاستثمارات عند نهاية المخطط أي بنسبة 46.8 % و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3-01): استثمارات المخطط الثلاثي (69/67) الوحدة (مليار دينار)

| القطاعات | الاعتماد المالي | الاستثمارات الفعلية |
|---|---|---|
| مجموع الزراعة والري | 1.62 | 1.39 |
| مجموع الصناعة | 5.40 | 4.91 |
| مجموع القطاع شبه المنتج | 0.46 | 0.36 |
| الاستثمارات الأساسية | 1.58 | 2.01 |
| مجموع الاستثمارات | 9.06 | 9.16 |

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 1999، ص190.

[1] شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير،**فعالية السياسة المالية بالجزائر**:مقاربة تحليلية وقياسية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الأول ،جوان ، 1020 ،المعهد العربي للتخطيط،ص22.

[2] www.cread.edu.dz/cinquante-ans/communication-2012/ABBADA-GHATTASS.pdf

[3] Tahar ben houria ;l'economie de l'algerie, Paris, François Maspero, 1980, p 256.

يتضح من الجدول أنه قد أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي بمبلغ 4.91 مليار دينار ما يمثل نسبة 53.6 % من مجموع الاستثمارات الفعلية،الأمر الذي ساهم في نمو الإنفاق الحكومي،هذا ما يوافق تماما مضمون قانون فاجنر الذي يرجع تزايد النفقات العامة لظاهرة التصنيع وما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية( لكن في الجزائر نبدي بعض التحفظ على هذا القانون، إذ أن تزايد الإنفاق العام فيها يعود للعامل الإيديولوجي والبعد الفكري لإستراتيجية التنمية التي حتمت قيام صناعة ثقيلة كقطاع عام وما يتطلبه من إنفاق وليس تطور الصناعة في القطاع الخاص الجزائري واحتياجها لرؤوس الأموال هو الذي أدى إلى ضرورة زيادة تدخل الدولة بواسطة الإنفاق العام).[1]

**2.1. المخطط الرباعي الأول (73/70)**: يعد ثاني مخطط تنموي تشرع الجزائر في تنفيذه وقد خصص له حجم استثمار قدره 56.69 مليار دينار وسبب هذه الزيادة هو قرار الدولة إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية، كما سعى هذا الأخير لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:[2]

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر 9 % من الناتج المحلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الصناعة؛
- توفير فرص عمل للأفراد وبالتالي رفع مستواهم المعيشي؛
- دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

**3.1. المخطط الخماسي الأول (1984/1980)**

تميز هذا المخطط بارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة له،كما تم فيه السعي لتدارك الإخفاقات السابقة في محاولة لإعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي،حيث بليت التكاليف الإجمالية 560.6 مليار دج وزعت بين برامج قديمة وأخرى جديدة، فاستحوذت الاستثمارات الإنتاجية على حوالي 297.61 مليار دج أي بحصة 53% من مجموع التكاليف تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج ثم الاستثمارات غير المنتجة بمبلغ 216.69 مليار دج.

[1] شبي عبد الرحيم ، **السياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني:حالة الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد،مرجع سابق،ص 238

[2] ليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**،مكتبة سين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010،ص 210

ويرى عبد اللطيف بن اشنهو أن أهداف الخطة التنموية (1985/1980) ترتكز على ترجيح الكفة لصالح الزراعة، الموارد المائية، البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، السكن فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطى الأولوية لباقي القطاعات.[1]

**4.1. المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)**: لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج على هيكل استثمارات مخطط خصص له 828.38 مليار دج، إلا أن هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من جراء أزمة البترول (1986) ولأزمة السياسية (1988)، كل هذه الأسباب كانت سببلا للركود في كافة المجالات مما سجل انخفاض في المداخيل وبالتالي لم يتحقق النمو المرجو ولم تتوقف البطالة عن الارتفاع وزادت المديونية .

جدول رقم (3-02): المؤشرات العامة للاقتصاد في الفترة (1987/1967)

| البيان | 1967 | 1987 |
|---|---|---|
| الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائلات | 12.5<br>(9.1) | 212.8<br>(154.8) |
| الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج) | 13.3 | 188.3 |
| مداخيل العائلات (مليار دج) | 9.84 | 179 |
| تقديرات السكان الجزائريين (مليون نسمة) | 13.08 | 23.02 |
| التشغيل (العمال الفعليين بالآلاف) | 1748 | 7137 |
| المؤشر العام للاستهلاك | - | 373.2 |
| معدل البطالة | - | %21.7 |

Source :annuaires statistique-ons-Algérie.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا هاما في الاستهلاك حيث انتقل من 12.5 مليار دج سنة1967 إلى212.87 مليار دج سنة 1987 ويمكن تبرير ذلك أساسا بزيادة النمو الديمغرافي خلال هذه الفترة. من ناحية أخرى نلاحظ تدفقا كثيفا للدخول قياسا مع نمو التشغيل الأمر الذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية هذا على المستوى الداخلي.

**2. الفترة الانتقالية (1998/1988)**

بعد النتائج الوخيمة لأزمة البترول 1986 سعت الجزائر لتغير نمط اقتصادها والتحول نحو اقتصاد السوق فانتهجت سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع السائد لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثرر الأزمة

[1] بن آشنهو عبد اللطيف،**تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513

كان عميقا وهيكليا،إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات وعندها لجأت الجزائر إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي ينص على جملة الإجراءات والشروط التي يمليها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات وتحقيق وفرة مالية تمكنها من دفع أعباء الديون الخارجية،[1] أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البن الدولي الذي ي عبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي ا ولاجتماعي من خلال تحرير الواردات، التحول نحو التصدير والقضاء على الملكية العامة.

**3. فترة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو (2014/1999)**: شرعت الجزائر منذ سنة 1999 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها، الممتدة على طول الفترة 2014/1999 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/1999)، البرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2009/2005) وبرنامج توطيد النمو (2014/2010).[2]

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية.[3]

**1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/1994)**: يشتمل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي – الذي أقر في أفريل 2001 على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة ( 2001-2004) ينسب متفاوتة،كما بلغت قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 المقدر بـ11.9 مليار دولار، كما جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها ا ولتي اعتمدت على توسيع حجم الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

[1] مجلة التمويل والتنمية، **دور صندوق النقد الدولي في التكيف**، واشنطن، سبتمبر 1990 ، ص 20-21

[2] بن آشنهو عبد اللطيف، مرجع سابق، ص438

[3] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2011/1999**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول، 2012، ص320

**1.1.3. أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي:** يهدف هذا المخطط لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

**2.1.3. مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي**

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية.[2]

وساعد على تنفيذ هذا المخطط ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إذ انتقلت من 17.97$ سنة 1999 إلى38.27$ سنة 2004 وهذا أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام بحيث ارتفعت نسبته بالنسبة للناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.

من ناحية أخرى فمبلغ 7 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وهذا ما أدى بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة خلال السنوات الأخيرة لم تشهدها الجزائر من قبل[3]، لكن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات المحروقات يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ لذا سنقوم بتحليل معدلات النمو السابقة من أجل معرفة القطاعات التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي[4]، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] بودخدخ عبد الكريم، مرجع سابق، ص190

[2] نفس المرجع، ص 194

[3] شيبي عبد الرحيم ،د بطاهر سمير ،**حجم الدولة و النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية،منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة**، العدد 01، يناير 2010، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر، ص 8

[4] نفس المرجع السابق، ص 46

جدول رقم (3-03): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (1999-2004). الوحدة%

| القطاعات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المحروقات | 6.1 | 4.7 | 1.6- | 3.7 | 8.1 | 0.9 |
| الفلاحة | 2.7 | 5- | 13.2 | 1.3- | 17 | 6.41 |
| الصناعة | 1.62 | 1.4 | 1.1 | 2.9 | 1.4 | 2.6 |
| الأشغال العمومية | 1.4 | 4.1 | 2.8 | 8.2 | 5.8 | 8 |
| الخدمات | 3.14 | 2.6 | 3.1 | 5.4 | 5.7 | 7.7 |

Source : Ministère des Finances :"La Situation Economique et Financière". (1999-2004)

من خلال تفحصنا للجدول السابق نستطيع استنتاج النقاط التالية:

- لقد تباينت معدلات النمو في قطاع المحروقات من سنة لأخرى لأنه يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، مخزون البلد من النفط والغز، حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية، هذا ما يصعب علينا ملاحظة أثرر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

- القطاع الفلاحي :عرف معدلات نمو متباينة بين الإيجاب والسلب، حيث انتقل معدل النمو في هذا القطاع من(5%) سنة 2000 إلى (13.2%) سنة 2001ثم إلى (-1.3%) سنة 2002، هذا دليل على أن سنتي 2000 و2002 عرفنا نوعا من الجفاف، أما معدلات النمو الموجبة فترجع أساسا إلى تحسين الأحوال الجوية في البلاد، إذن يمكننا رفض وجود أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع .

- من جهته أيضا،عرف القطاع الصناعي معدلات نمو محتشمة تراوحت ما بين 1.1% و2.9 % كأقصى معدل سنة 2003 وترجع هذه النتائج أساسا إلى تقهقر إنتاج القطاع العمومي بسبب منافسة السلع المستوردة خاصة في ميدان الصناعات الغذائية وكذلك صناعة النسيج، إذن نرفض هنا أيضا وجود أي أثرر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف معدلات نمو فاقت التوقعات بحيث انتقلت من 1,4 % سنة 1999لتصل إلى حدود 8 % سنة 2004، كما ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام من 8,5 % سنة 2001 إلى 9,1 % سنة 2002 ويمكن تفسير ذلك بكثرة المشاريع الاستثمارية العمومية المندرجة ضمن ميزانية التجهيز لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، كذلك دعم برامج الإسكان ولا ننسى

أيضا برنامج إعادة بناء المنشآت والعمارات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 وهذا ما يوضح وجود أثرر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع[1].

-قطاع الخدمات: تميز بارتفاع معدلات النمو المحققة إذ بلغت حدود 7,7 % سنة 2004 وقد صاحب هذا الارتفاع نمو حجم الواردات الذي كان موجها لتغطية نمو القطاعات الأخرى ونخص بالذكر سنة 2003 أين ارتفع استيراد الإسمنت بنسبة 70 %، ما يبرز وجود أثرر واضح لمضاعف الإنفاق الحكومي.

وبالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثرر يخدم هذا المنظور ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

**2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو ( 2014/2010)**: لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي بغلاف مالي يقدر 22 مليار دولار كقيمة أولية، خصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى لفك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال، كما ا هتم على غرار البرنامج الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم والأشغال العمومية ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بينها تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية كالطريق السيار شرق غرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية وإنشاء مليون وحدة سكنية .

**1.2.3 أهداف المخطط التكميلي** تتمثل فيا يلي:[2]

-تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه؛

-الاهتمام بالقطاع الفلاحي بانتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي؛

-تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجية الإعلام والاتصال؛

-تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

[1] :شيبي عبد الرحيم،، بطاهر سمير، مرجع سابق، ص 48

[2] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، مرجع سابق، ص 323

**2.2.3. مضمون المخطط التكميلي**: احتوى هذا المخطط على خمسة محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3-04): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

| القطاعات | المبالغ | النسب |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908.5 | 45,41 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1703.1 | 40,52 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 8,02 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203.9 | 4,85 |
| تطوير تكنولوجيا الاتصال | 50 | 1,19 |
| المجموع | 4202.7 | 100 |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 2،منشور على الموقع

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteEssentiels/progBilan/progcroissance.pdf

و يمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-01): حصة كل قطاع نسبيا من مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

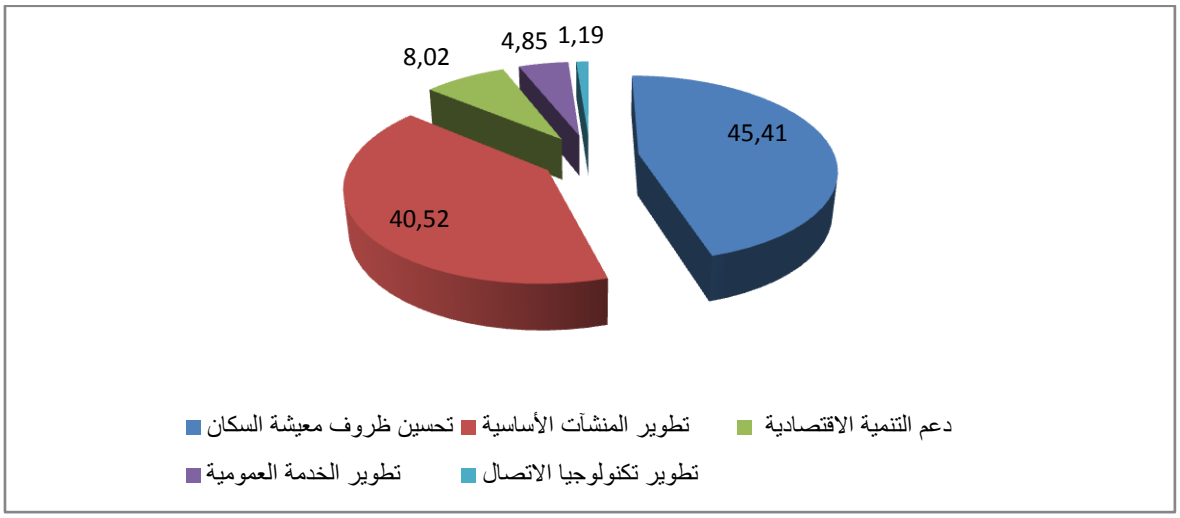


المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-04)

أعطيت الأولوية في هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45.41% ثم تطوير المنشآت الأساسية بحصة 40.52% فدعم التنمية الاقتصادية بـ 8.02%، كما خصصت نسبة 4.85% لتطوير الخدمات العمومية و1.19% لتطوير تكنولوجيا الاتصال كما هو موضح من خلال الشكل (3-01).

### 3.3 برنامج توطيد النمو (2010-2014)[1]

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو في تلك الفترة أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار تم تقسيمه إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز سكك حديدية، طرقات سريعة، التزويد بالماء الشروب بغلاف مالي قيمته130 مليار دولار ما يعادل (9700 مليار دج) ،كما خصص مبلغ 156 مليار دولار أي (11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

ويرى الخبراء أن مبلغ الالتزامات المالية المعتمد لهذا المخطط يترجم "إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية"،إضافة إلى توجيه أكثر من 40%من الاستثمارات العمومية المكرسة في هذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية،حيث سمح هذا البرنامج بربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وبناء35 سدا و400 مسبح وأكثر من 200 دارا للشباب، 1000 متوسطة، 850 ثانوية، 1500 منشأة صحية من بينها 172 مستشفى ومليوني مسكن في ظل انتعاش صناعي رائع عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما رمى هذا البرنامج الى استحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل.

**المطلب الثاني:تطور أهم المؤشرات الاقتصادية وعناصر النمو الاقتصادي**

حتى يتسنى لنا تقييم السياسات والبرامج التي اتبعتها الجزائر والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي لابد من استعراض المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

#### 1. وضعية مؤشرات التوازن الداخلي

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تطور النمو الاقتصادي،البطالة والتشغيل إضافة إلى معدلات التضخم في الجزائر.

[1] http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=36678 10/04/2015 22:05

**1.1. تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل التالي:**

شكل رقم (3-02): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2010)

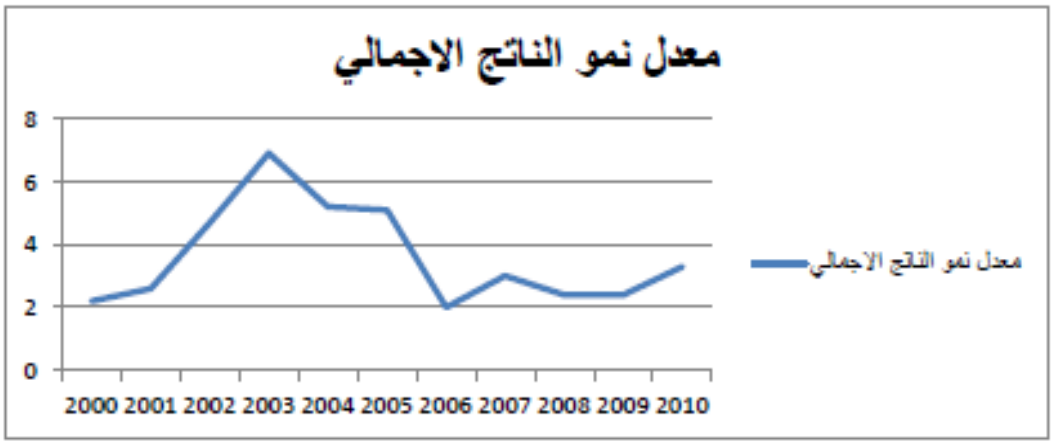


المصدر من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم (02)

من خلال هذا الشكل يتضح أن معدلات النمو تراوحت بين 2% كأدنى مستوى سنة 2006 و6.9% كأقصى معدل سنة 2003 ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، إذ تراجعت هذه النسبة بمقدار 2.5 % سنة 2006 وبالرغم من تسجيل معدل نمو مرتفع نسبيا بالنسبة للقطاعات الأخرى قدر 5.6 % غير أن ذلك لم يمنع من انخفاض نسب النمو الإجمالي إلى أدنى مستوى خلال هذه الفترة .

من ناحية أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات التي بلغت 8.8% (الملحق2 ) وبالتالي زاد الإنفاق على مختلف الميادين( الواردات ،الاستهلاك ، الإنفاق الحكومي) ما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا،كما سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج لبرامج الاستثمارات العمومية التي أضحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الأخرى – خارج قطاع المحروقات – ومع هذا فإن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هش ولا يرتكز عليه كثيرا في مجال التشغيل والتنمية الشاملة، (هذا ما يوافق رأي الاقتصادي عبد الحق لعميري الذي يعتبر أن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى في الأساس مبددا للثروة لأنه يضخ سنويا أكثر من 15 % من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول في الأخير على نمو أقل بثلاث مرات مما كان منتظرا،كما أن معدل النمو في الجزائر يبقى

على العموم أقل من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي أكبر من5 % وهنا يذكر لعميري بنظرية هافيلمو التي تبين أنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العامة بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي فإن المضاعف الكيتري يكون مساويا للواحد، أما في الجزائر فقد يضيف لعميري ،تم تمويل نمو موسع بالريع البترولي للحصول في النهاية على أثرر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف[1]

## 2.1. تحليل معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر

نستعين بالجدول التالي لتحليل معدلات البطالة والتشغيل في الجزائر

الجدول رقم (3-05): حجم العمالة النشطة ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2011)

| السنوات | حجم العمالة النشطة | نسبة النمو* | معدل البطالة |
|---|---|---|---|
| 2000 | 8.850 | - | 29.5 |
| 2001 | 9.074 | 0.03 | 27.3 |
| 2002 | 9.305 | 0.03 | 25.7 |
| 2003 | 9.540 | 0.03 | 23.7 |
| 2004 | 9.780 | 0.03 | 17.7 |
| 2005 | 10.027 | 0.03 | 15.3 |
| 2006 | 10.267 | 0.02 | 12.3 |
| 2007 | 10.514 | 0.02 | 11.8 |
| 2008 | 10.801 | 0.03 | 11.3 |
| 2009 | 10.544 | 0.02- | 10.2 |
| 2010 | 10.812 | 0.03 | 10 |
| 2011 | 10.661 | 0.01- | 10 |

المصادر:

Algeria: Statistical Appendix ; IMFCountryReportNo.05/51;February2005;p:16.
Algeria: Statistical Appendix ; IMF Country Report No.08/102;March2008,p:18.
Algeria: Statistical Appendix ; IMFCountryReportNo.13/49;February2013;p:13.

نلاحظ من الجدول السابق تطور حجم العمالة الأنشطة خلال الفترة(2000-2011)حيث انتقل من.8.85 مليون عامل سنة 2000 إلى أكثر من 10.66 مليون عامل سنة 2010 وهذا في إطار التحسن الملحوظ لعائدات البترول وتسطير برامج الإنعاش الاقتصادي التي ساعدت على فتح باب الشغل أمام العمال.

[1] :A.Lamiri ;Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences ;in Elwatan Supeco du 12 au 18/03/2007.

وبالتالي فالجزائر تسعى من خلال هذه السياسات والبرامج لتكوين قاعدة إنتاجية تقوم على تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي، خلق فرص عمل والتقليل من مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي،كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي.

شكل رقم (3-04)تطور حجم العمالة النشطة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)

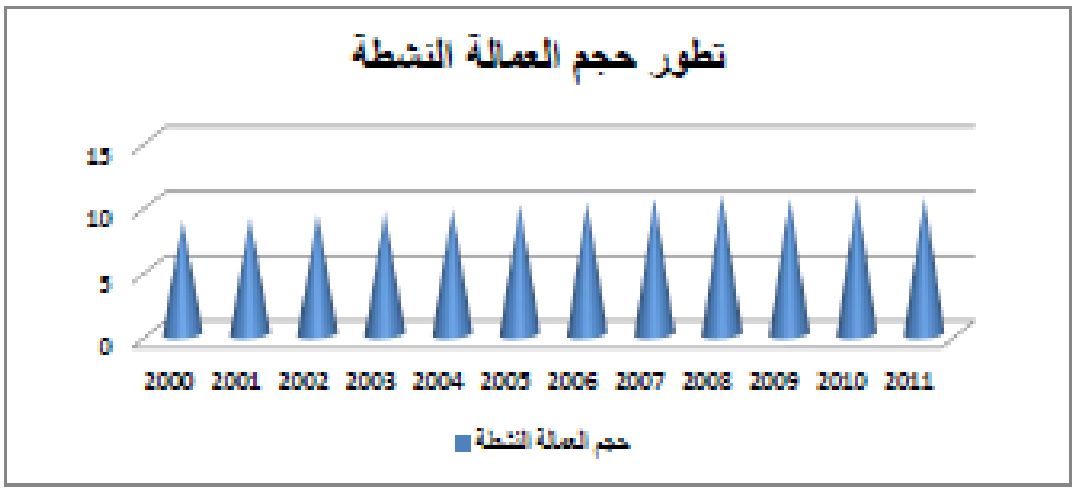


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-06)

وفي نفس الصدد فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا ملموسا خلال هذه الفترة ، إذ انخفضت من 29.5% سنة 2000 إلى حوالي 10% سنة 2011 وهذا دليل على خلق مناصب شغل جديدة من خلال البرامج والسياسات المتبعة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (3-05) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

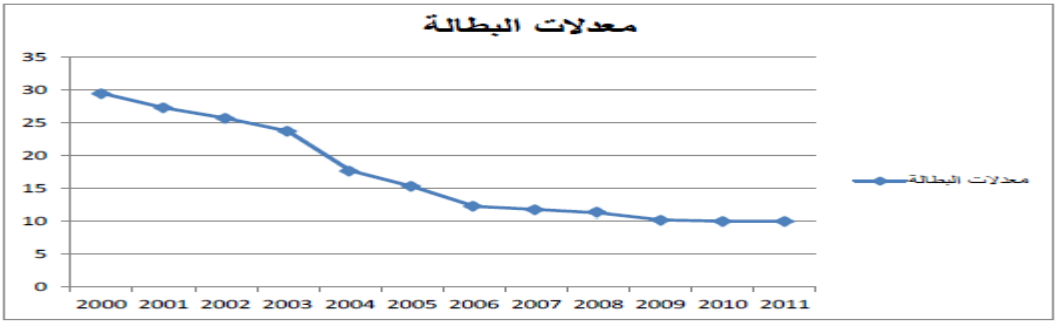


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم(3-06)

### 3.1. تحليل معدلات التضخم في الجزائر

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين مع نهاية عقد الثمانينيات أصبحت

أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية[1] هذا ما يبرز جليا من خلال الجدول الآتي

جدول رقم (3-06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل التضخم | 0.33 | 4.22 | 1.41 | 4.26 | 3.96 | 1.38 | 2.31 | 3.67 | 4.86 | 5.73 | 3.91 | 4.52 |

المصدر :www.World Bank.org

لتسهيل التحليل نقوم بتمثيل هذا الجدول بالشكل التالي:

شكل رقم (3-06) تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)

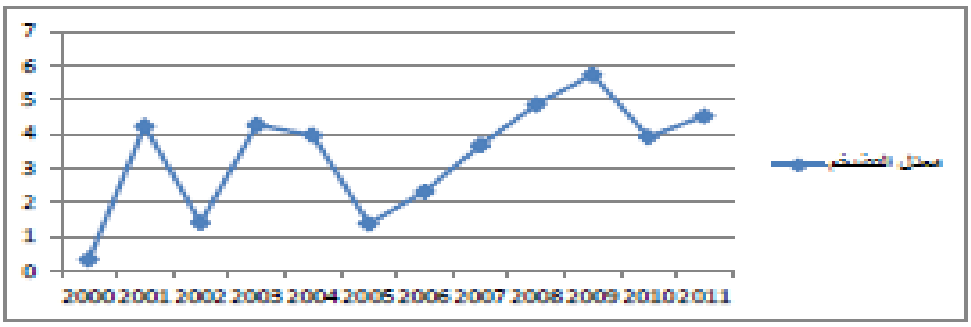


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-07)

من خلال هذا الشكل يتضح أن معدلات التضخم قد زادت نسبيا فبعد تسجيل 0.33% كأدنى حد في 2000 ارتفعت إلى حوالي 5.73 % سنة 2009 وهذا يرجع بالأساس إلى تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نسبيا.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 242

### 2. وضعية مؤشرات التوازن الخارجي

للحكم على مدى تحقق التوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي

جدول رقم(3-07) تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رصيد ميزان المدفوعات | 7.57 | 6.19 | 3.65 | 7.44 | 9.25 | 16.95 | 17.73 | 29.6 | 37 | 3.9 | 15.3 | 20.1 |

المصادر:

Algeria:StatisticalAppendix;IMFCountryReportNo.05/51;February2005; p 32.
Algeria:StatisticalAppendix;IMFCountryReportNo.08/102;March2008; p 33.
Algeria:StatisticalAppendix;IMFCountryReportNo.13/49;February2013; p 23.

يمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3-07) رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2000-2011)

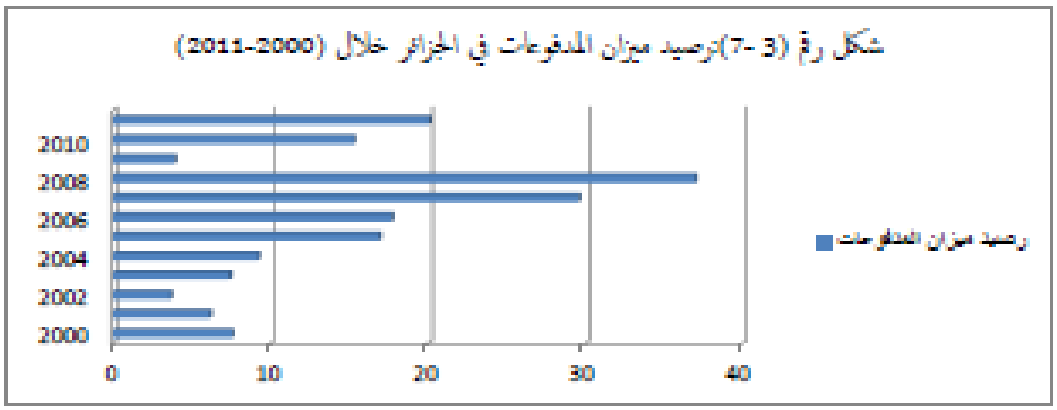


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم (3-08)

سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه الفترة ،حيث وصل إلى 37 مليار دولار سنة 2008 بسبب تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

## المطلب الثالث:الإنفاق العام في الجزائر

أكدت جل الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لتزايده في مختلف دول العالم واعتبر حسب كينز الآلية الفعالة التي تدعم النشاط الاقتصادي وتساهم في تحقيق النمو فهل ينطبق هذا فعلا على الاقتصاد الجزائري أم لا؟

هذا ما سنقوم باستنتاجه من خلال تحليل تطور النفقات العامة عبر مختلف الفترات الزمنية.

1. **تحليل تطور الإنفاق الحكومي الكلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2011)**

نستطيع هنا الاستعانة بالشكل التالي لتسهيل تحليل تطور الإنفاق الحكومي الكلي.

شكل رقم (3-08) تطور الإنفاق الكلي بأسعار الجارية من (1999-2011)

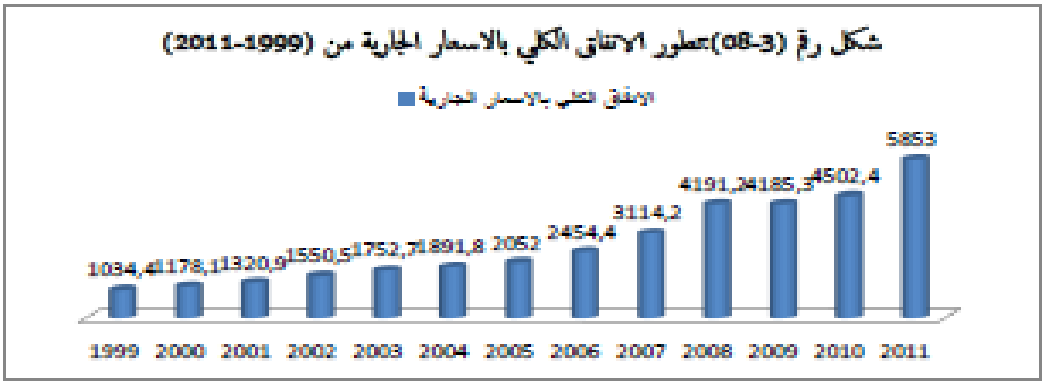


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(03)

من خلال الشكل يلاحظ زيادة متسارعة لنسب الإنفاق الحكومي الكلي الذي انتقل من1.034.4 بليون دج سنة 1999إلى حوالي5.853 بليون دج سنة 2011 و ما يفسر هذا التزايد هو تحسن أسعار النفط وقيام السلطات بتسطير برامج الإنعاش التي تقوم على أساس ضخ موارد مالية ضخمة في الاقتصاد.أما مرحلة الإصلاحات (1998/1988) تميزت بانخفاض نسب الإنفاق العام بسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي الرامية لتقليص الإنفاق الحكومي ،في حين مرحلة المخططات (1989/1967) عرفت تزايد الإنفاق الحكومي، لكن بمعدلات ضعيفة ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد نسب الإنفاق على الأجور والرواتب

2. **تحليل تطور الإنفاق الجاري والاستثماري**

يمثل الشكل التالي تطورات حصة كل من الإنفاق الجاري والاستثماري في الإنفاق(1999-2011)

شكل رقم ( 3-09): تطور معدلات الإنفاق الكلي ونسبة كل من الإنفاق الجاري والاستثماري إلى الإنفاق الكلي خلال (1999-2011)

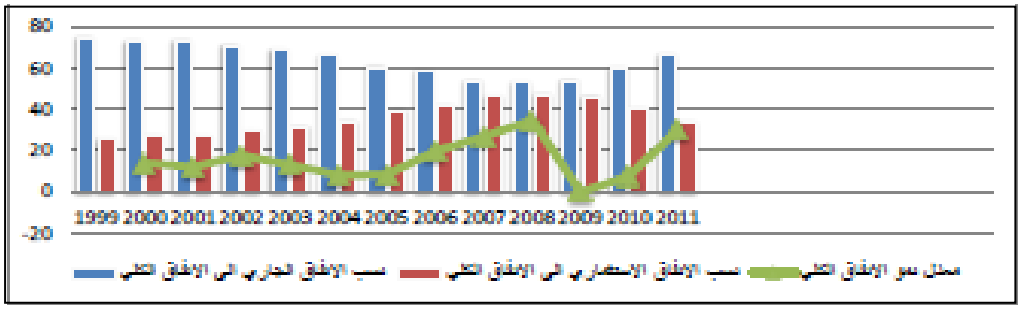


المصدر:من إعداد الطالب بناءا على معطيات الملحق رقم(03)

من خلال تحليل الشكل البياني نلاحظ ازدياد نسبة الإنفاق الجاري بالنسبة للإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الإنفاق الاستثماري من السنوات( 1999-2004)إذ بلغت أقصاها سنة 1999 بـ74.3%، غير أنه ابتداء من 2005 عرفت نسب الإنفاق الاستثماري ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 25.69% سنة 1999 إلى حوالي 47.08% سنة 2008أي بمعدل نمو قدره 36.81% بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي وفي المقابل نلاحظ انخفاض حصة الإنفاق الجاري إلى حوالي52.92% سنة 2008، كما تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الجاري يتم استهلاكه كليا لذا يصعب تقليصه على عكس الإنفاق الاستثماري .

**المبحث الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر**

من خلال هذا المبحث سنقوم بقياس وتحليل أثر علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي

**المطلب الأول: دراسة العلاقة السببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي**

في محاولة منا للتأكيد على صحة النتائج التي توصلنا إليها في الجزء السابق، والتي تشير أساساً إلى وجود بعض فجوة بين السياسة الإنفاقية الوطنية ومعدلات النمو المنتظرة، سنحاول في هذا الجزء قياس درجة الارتباط ما بين حجم النفقات العامة ومعدلات النمو في الجزائر اعتماداً على أساليب الاقتصاد القياسي.

وتماشياً مع التوجّهات الحديثة لأساليب نماذج الاقتصاد القياسي فإنّنا سنقوم باختيار أسلوب التكامل المتزامن، باعتباره «أكثر الأساليب شيوعاً واستعمالاً لتقدير العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية كونه يأخذ في الحسبان الاتّجاه العشوائي للسلاسل الزمنية، مما يجنّبنا الوقوع في انحدار زائف ما بين المتغيّرات المدروسة[1].

ومن أجل فهم الظواهر الاقتصادية والتمييز ما بين متغيّراتها التابعة من متغيّراتها المستقلّة نستعين باختبار السببية لـ Granger، الذي قدّمه صاحبه سنة 1969م والذي يستخدم لاختبار مدى وجود علاقة تغذية مرتدّة، أو علاقة تبادلية ما بين سلسلتين زمنيتين لمتغيّرين مختلفين[2].

تتمثّل متغيّرات هذه الدراسة القياسية في النمو الاقتصادي الجزائر معبرا عنه إجمالي الناتج المحلي (GDP) والنفقات العامة (DP) خلال فترة الدراسة [1970- 2014]، والتي استخرجت بياناتها من قاعدة إحصائيات البنك الدولي، وزارة المالية الجزائرية، إضافة إلى موقع الديوان الوطني للإحصاء.

نكتب نموذج الدراسة وفقاً للصيغة التالية: $GDP = f(DP)$

[1] Régis Bourbonnais, Économétrie, 9e édition, Dunod, Paris, P297, 2015.

[2] شيخي محمد، الاقتصاد القياسي

اختبار علاقة التكامل المتزامن: ا ا س

باستعمال برنامج Eviews.7، تحصّلنا على نتائج اختبار النماذج الثلاثة لاختبار ADF بالنسبة لسلسلة إجمالي الناتج المحلي الأصلية وفروقها الأولى كما يلي:

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار ADFعلى سلسلة إجمالي الناتج المحلي الأصلية وفروقها الأولى

| طبيعة السلسلة | نوع النموذج | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة | | | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1% | 5% | 10% | |
| السلسلة الأصلية | النموذج 3 | 7.70 | -2.61 | -1.9 | -1.61 | 0.000 |
| | النموذج 2 | 7.07 | -3.58 | -2.93 | -2.60 | 0.000 |
| | النموذج 1 | 4.56 | -4.18 | -3.51 | -3.18 | 0.000 |
| الفروق الاولى | النموذج 3 | -0.15 | -2.61 | -1.94 | -1.61 | 0.88 |
| | النموذج 2 | -0.90 | -3.59 | -2.93 | -2.60 | 0.37 |
| | النموذج 1 | -3.44 | -4.18 | -3.51 | -3.18 | 0.001 |
| الفروق الثانية | النموذج 3 | -9.15 | -2.61 | -1.94 | -1.62 | 0.000 |
| | النموذج 2 | -9.41 | -3.59 | -2.93 | 2.60 | 0.000 |
| | النموذج 1 | -9.79 | -4.19 | -3.52 | -3.19 | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، عن طريق استخدام برنامج Eviews.7

من خلال نتائج الجدول رقم ( 1) يتّضح لنا أنّ إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة [1970- 2014] هي سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية ذلك أنّ القيم المحسوبة لاختبار ADF لمختلف النماذج القياسية للفروق الثانية لهذه السلسلة هي أقلّ من القيم الحرجة الجدولية، وذلك عند مستوى دلالة 1%، 5%و10%، كما أنّ الاحتمال المرافق للنماذج القياسية الثلاثة أقلّ من 0.05.

عند استعمال اختبار ADF على سلسلة النفقات العامة الاصلية و فروقها الأولى تحصّلنا على النتائج التالية:

**الجدول رقم (3–9): نتائج اختبار ADF على السلسلة الأصلية للنفقات العامة وفروقها الأولى**

| طبيعة السلسلة | نوع النموذج | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة | | | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 1% | 5% | 10% | |
| السلسلة الاصلية | النموذج 3 | 0.10 | -2.61 | -1.94 | -1.61 | 0.91 |
| | النموذج 2 | -0.457 | -3.58 | -2.93 | -2.6 | 0.64 |
| | النموذج 1 | -1.91 | -4.18 | -3.51 | - 3.18 | 0.06 |
| الفروق الاولى | النموذج 3 | -4.37 | -2.61 | -1.94 | -1.61 | 0.0001 |
| | النموذج 2 | -5.11 | -3.59 | -2.93 | -2.6 | 0.000 |
| | النموذج 1 | -7.49 | -4.18 | -3.51 | -3.18 | 0.000 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، عن طريق استخدام برنامج Eviews.7.

من خلال الجدول رقم ( 2)، نلاحظ أنّ القيم المحسوبة لاختبار ADF على الفروق الأ ولى لسلسلة النفقات العامة لمختلف النماذج القياسية هي أقلّ من القيم الحرجة الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 1%، 5%و10%، كما أنّ الاحتمال المرافق للنماذج القياسية الثلاثة أقلّ من 0.05، وهو ما يعني أنّ سلسلة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة [1990- 2012] متكاملة (مستقرة) من الدرجة الأولى.

من خلال نتائج اختبارات الإستقرارية تبيّن لنا عدم تكامل السلسلتين الزمنيتين المدروستين من نفس الدرجة [DP±I(1), GDP±I(2)]؛ وبذلك عدم توافر الشرط الأوّل لاختبار علاقة التكامل المتزامن ما بين متغيّرات الدراسة؛ ومنه نستنتج عدم وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الناتج الداخلي الخام والإنفاق العام في الجزائر؛ وهو ما قد يعني أيضاً عدم وجود علاقة ما بينهما في المدى الطويل.

✓ **اختبار العلاقة السببية لجرانجر**

لإجراء اختبار سببية جرانجر نقوم بتحديد فترات الإبطاء المثلى والذي يتمّ على أساس أقلّ قيمة يأخذ بها المؤشّرين AIC وSC. وباستعمال برنامج Eviews.7، تحصّلنا على النتائج التالية:

الشكل (3-10): يمثل نتائج اختبار سببية جرانجر

| Pairwise Granger Causality Tests | | | |
|---|---|---|---|
| Sample: 1970 2014 | | | |
| Lags: 2 | | | |
| Null Hypothesis: | Obs | F-Statisti | Probability |
| DEP does not Granger Cause GDP | | 38.256 | 7.9 E-10 |
| GDP does not Granger Cause DEP | 43 | 7.610 | 0.0016 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار سببية جرانجر ما بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

| الفرضية | الفرضية العدم | احصائية فيشر الجدولية | احصائية فيشر المحسوبة ($F^*$) | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| 2 | GDPتسبب لا DP | 4.00 | 38.256 | 7.9 E-10 |
| 1 | DPلا تسبب GDP | 4.00 | 7.610 | 0.0016 |

المصدر: الجدول من إعداد الطالب عن طريق استخدام برنامج Eviews.7.

من خلال هذه النتائج يتّضح لنا أنّ إحصائية فيشر المحسوبة ( $F^*$) في فرضية العدم الأولى أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية فيشر باحتمال أكبر من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة والدّالة على تأثير النفقات العامة على متغيّر الناتج الداخلي الخام في المدى القصير. أما بالنسبة لاختبار الفرضية الثانية فقد اتّضح من خلال النتائج تأثير الناتج الداخلي الخام على النفقات العامة في المدى القصير؛ وهي نتيجة نوعاً ما منطقية بسبب كون الناتج الداخلي الخام عادة ما يتم وضعه كأحد الوسائل التمويلية المستخدمة في بناء السياسة الاقتصادية .

بيّن لنا من خلال هذه الدراسة أنّ الجزائر قامت باتّخاذ العديد من التدابير من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، غير أنّها ما تزال تعاني من ضعف هذه المعدلات . كما بيّن لنا الجانب القياسي من هذه الدراسة وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام في الجزائر في المدى القصير تنعكس في صورة تأثير إيجابي طفيف من طرف الإنفاق العام، غير أنّه سرعان ما يختفي هذا التأثير في المدى المتوسّط والطويل؛ الأمر

الذي يعكس لنا عدم فعالية السياسة الانفاقية في الجزائر في عكس هذا المجهود الإنفاقي في شكل معدلات نمو مرتفعة..

**المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي**

**1. دراسة وصفية العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي**

يمكن استخلص شكل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي عن طريق المنحنى البياني وذلك بملاحظة شكل سحابة النقاط كما يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (3-11) انتشار العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

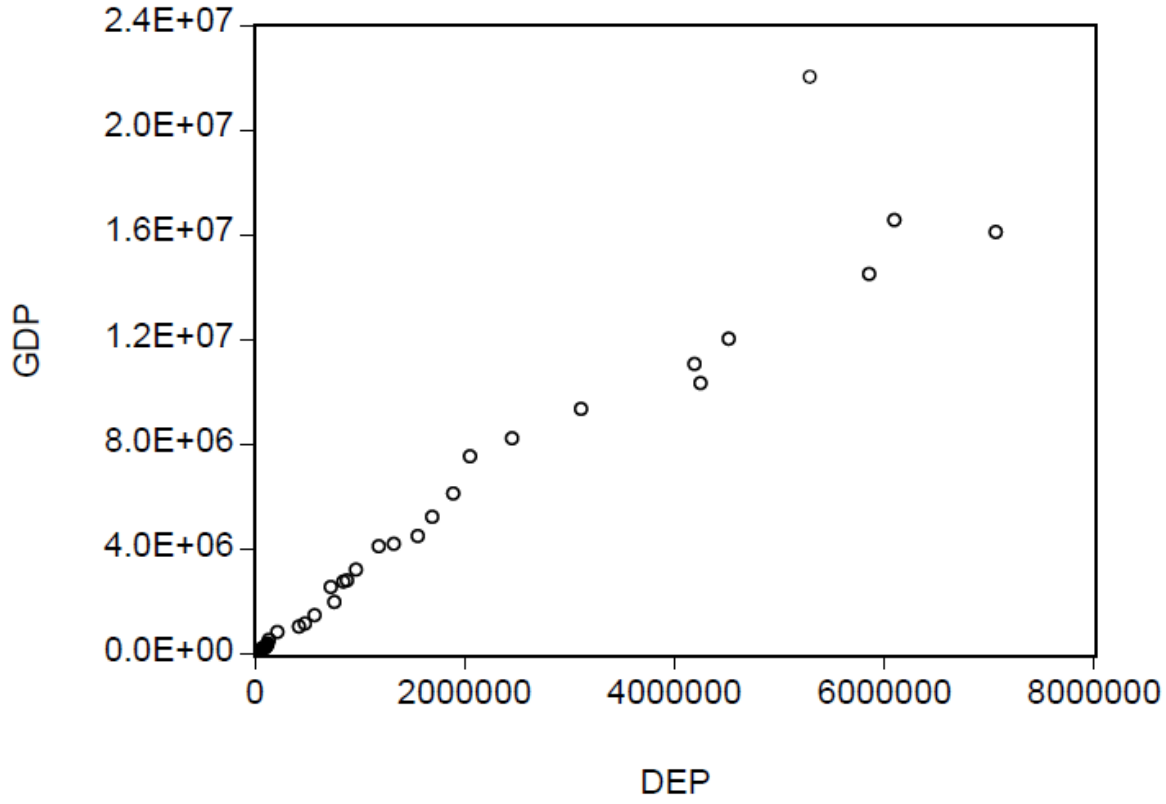


المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك علاقة خطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وهي كذلك علاقة طردية أي كلما ارتفعت النفقات العامة ارتفع النمو الاقتصادي لذا يمكن صياغة النموذج الخطي التالي:

$$GDP\tau = \alpha + \beta Dep + \varepsilon\tau \quad \text{.....(1)}$$

### 2. تقدير العلاقة الخطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

وبعد تقديرنا للمعادلة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(3-12) تقدير أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 22:20
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 230825.0 | 247222.1 | 0.933674 | 0.3557 |
| DEP | 2.750509 | 0.106755 | 25.76458 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.939164 | Mean dependent var | 3869693. |
| Adjusted R-squared | 0.937749 | S.D. dependent var | 5455442. |
| S.E. of regression | 1361143. | Akaike info criterion | 31.12897 |
| Sum squared resid | 7.97E+13 | Schwarz criterion | 31.20927 |
| Log likelihood | -698.4019 | F-statistic | 663.8134 |
| Durbin-Watson stat | 0.995366 | Prob(F-statistic) | 0.000000 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews

أول ما نلاحظه من التقدير أن معامل التحديد قوي جدا $R^2 = 0.93$ وهذا ما يفسر أن( 93%) من النفقات تشرح النمو الاقتصادي في الجزائر والباقي (7%) تفسره عوامل أخرى لانعلمها.

لكن تظهر معنوية الحد الثابت غير مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 5% (نقبل فرضية العدم $H_0$) أما معنوية معلمة النفقات العامة $\beta$ فهي مقبولة إحصائيا.

ويعاني النموذج من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى حسب اختبار DW والذي يساوي 0.99 أما التفسير الاقتصادي للنموذج فمن خلال الإشارة الموجبة للمعلمة $\beta$ فتظهر العلاقة الطردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وبالتالي كلما ارتفعت بـ 10% ارتفع 0.119%

وكمرحلة ثانية يمكن إجرائها لتحسين النموذج نحاول تقدير النموذج بطريقة الانحدار الغير الخطي، وذلك بإدخال اللوغاريتم النيبيري على النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي ليكتب النموذج على الشكل التالي:

$$LGDP_t = A \cdot Dep_t^B \cdot \varepsilon_t$$

### 3. تقدير العلاقة الغير خطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي

وبعد تقدير هذا النموذج (تم تحويله إلى نموذج خطي) بطريقة المربعات الصغرى تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل(3-13) تقدير النموذج الغير خطي الذي يبين أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 22:41
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.614913 | 0.125068 | 12.91228 | 0.0000 |
| LDEP | 0.963368 | 0.009828 | 98.01785 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.995544 | Mean dependent var | 13.70259 |
| Adjusted R-squared | 0.995441 | S.D. dependent var | 2.069364 |
| S.E. of regression | 0.139730 | Akaike info criterion | -1.054789 |
| Sum squared resid | 0.839547 | Schwarz criterion | -0.974493 |
| Log likelihood | 25.73275 | F-statistic | 9607.499 |
| Durbin-Watson stat | 0.993618 | Prob(F-statistic) | 0.000000 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews

عموما يمكن تلخيص الشكل أعلاه وفق النموذج المختصر التالي:

$$LGDP_t = 1.614 + 0.963Dep_t$$

$$s.t \quad (12.91) \quad (98.01)$$

$$R^2 = 0.99 \ , \ n = 45 \ , \ SSR = 0.83 \ , \ Fcal = 9607.49$$

$$DW = 0.99$$

يمكن القول أن النموذج من الناحية الإحصائية مقبول وهذا بعد تحسين النموذج لنستخلص النتائج التالية:

- معامل التحديد قوي جدا $R^2 = 0.99$
- المعنوية الإحصائية للمعلمان مقبولة عند مستوى دلالة 5 %
- إحصائية فيشر المحسوبة كبيرة وتقدر بـ 9607.49

- صغر مجموع مربعات البواقي يقدر بـ 0.83

إلا أن النموذج بقي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بأخطاء من الدرجة الأولى حسب قيمة DW لذا سنحاول إدخال متغيرة AR(1) على النموذج ونعيد التقدير وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14) تقدير النموذج الغير خطي بعد تحسينه

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 22:53
Sample(adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 6 iterations

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 1.561156 | 0.239427 | 6.520388 | 0.0000 |
| LDEP | 0.967830 | 0.018520 | 52.25954 | 0.0000 |
| AR(1) | 0.491561 | 0.151281 | 3.249316 | 0.0023 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.996255 | Mean dependent var | 13.78473 |
| Adjusted R-squared | 0.996072 | S.D. dependent var | 2.017733 |
| S.E. of regression | 0.126454 | Akaike info criterion | -1.232134 |
| Sum squared resid | 0.655612 | Schwarz criterion | -1.110485 |
| Log likelihood | 30.10696 | F-statistic | 5453.471 |
| Durbin-Watson stat | 1.490916 | Prob(F-statistic) | 0.000000 |

| | |
|---|---|
| Inverted AR Roots | .49 |

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج Eviews

عموما يظهر أن النموذج تحسن وذلك لخلوه من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهو ما يجعل هذا النموذج يظهر لنا الأثر الكمي للنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 - 2014).

**خلاصة:**

إن الوضعية المالية الجيدة التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة من جراء ارتفاع مداخيل المحروقات إلى حوالي 55 مليار دولار سنويا سمحت بتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ سجلت معدلات النمو ارتفاعا ملحوظا بلغ حوالي 4%، أيضا خفضت الجزائر من معدلات البطالة إلى حوالي 10%سنة 2011 ، من جهته سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة خلال هذه الفترة الأخيرة وصلت إلى 20.1 مليار دولار سنة 2011 وهذا راجع أساسا لتراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، من ناحية أخرى فإن زيادة مداخيل الدولة ساهمت في زيادة نسب الإنفاق العام بشكل ملموس.

# الخاتمة

**الخاتمة العامة**

غدا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه غير أن النقاش يدور في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشغلها ومدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه ومن بينها الإنفاق العام.

لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام .

حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول تعرفنا على أهم المفاهيم النظرية للإنفاق العام إذ أكدت ج ل المذاهب الاقتصادية على الدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، لنتعرف بعدها على مختلف العناصر المكونة للإنفاق العام، مبرراته،نظرياته،طرق تمويله والقواعد التي تضبطه، غير أن هذه الضوابط لم تحد من ظاهرة تزايد الإنفاق العام التي أضحت قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي،أيضا تنوعت تقسيمات النفقات بالشكل الذي ساهم في إبراز آثارها الاقتصادية على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك وتوزيع الدخل إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة.

إذن فسياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية،من هنا كان لابد من دراسة الإنفاق العام في مختلف نماذج النمو الاقتصادي إذن فسياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، من هنا كان لابد من دراسة الإنفاق العام في مختلف نماذج النمو الاقتصادي هذا ما تناولناه في الفصل الثاني من خلال إبراز الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وأهم نماذجه ونظرياته، أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة لتحليلية وقياسية للإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تطرقنا في البداية للمحة تاريخية حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر مع عرض موجز لوضعية الاقتصاد الجزائري (1967 2014، لنعرج بعدها على مختلف أدبيات التحليل القياسي،ثم حصرنا مختلف المتغيرات اللازمة للدراسة القياسية خلال الفترة 1970-2014 للوقوف على تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى البعيد وجاءت الإشكالية الرئيسية للموضوع تدور حول: كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وما هو سلوك هذه العلاقة خلال الفترة 1970 2014.

**اختبار الفرضيات :**

**الفرضية الأولى:** تدور الفرضية الأولى على اعتبار الموازنة العامة أهم الأدوات الرئيسية المسببة للنمو الاقتصادي عن طريق استخدام أداة الإنفاق الموازني، وبما أن مصادر الدخل محدودة لأي دولة فإن ذلك يؤدي إلى أن تكون هذه الأداة محدودة بحجم الإيرادات وبالتالي فإن تأثير سياسة الإنفاق الموازني سوف يكون تأثيره محدود بحجم النفقات

**الفرضية الثانية** : أما الفرضية الثانية فتدور حول أن الثابت في العلاقة بين متغيري الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هو أن الأخير المسبب الرئيسي للنمو الاقتصادي بشكل عام، إلا أن قوة هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب مجموعة من المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...، وبالتالي فان هذه العوامل قد تضاعف من معدلات النمو أو تؤدي إلى تأكلها وبالتالي لا تصبح سياسة الإنفاق الموازني هي المتحكم الرئيسي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وأثبتت صحة هذه الفرضية من خلال المبحث الأول في الفصل الثالث

**الفرضية الثالثة:** اتبعت الجزائر عدة سياسات للدفع بعجلة النمو الاقتصادي، بحيث انتهجت في بداية سياساتها الاقتصاد نظام المخططات الرباعية والخماسية والتي هدفت إلى إرساء اقتصاد قائم على الصناعات الثقيلة وضخ أموال طائلة على هذا الصناعات، مما أدى إلى انتهاج سياسة موازنية قائمة على التدخل الكلي من طرف الدولة في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فان المسبب الرئيسي لتطور النمو هو الإنفاق العام، وهذا ما لم تثبت صحته في الفصل الثالث بحيث أنفقت الجزائر مبالغ مالية كبيرة على مشروع دعم النمو الاقتصادي دون الوصول إلى تطورات جيدة لمعدلات النمو

**الفرضية الرابعة** :إن استخدام سياسة الإنفاق الموازني في الجزائر وعلى امتداد تاريخها بعد الاستقلال لم تستطع الموازنة بين نفقاتها الموجهة لتحسين وضعيتها الاقتصادية وكفاءة استخدام هاته الموارد في توليد معدلات النمو الواجب تحقيقها في ظل حجم هذه النفقات، والوضعية الاقتصادية الحالية تظهر بشكل جلي للنتائج المترتبة عن السياسات الاقتصادية السابقة، فبالرغم من التطور الملحوظ لبعض القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، إلا انه تبقى هذه التطورات ليست في تطلعات ما كان يأمله واضعي هذه السياسات، حيث تحتاج الجزائر في ظل هذه الحدود من الإنفاق العام إلى معدل نمو اقتصادي يتكون من رقمين بحسب رأي المختصين الاقتصاديين وهذا ما أثبتت المؤشرات الاقتصادية صحته

**النتائج:**

**1**. تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية من خلال تحفيز الطلب الكلي،كما تؤثر في حجم الدخل والتشغيل ؛

**2**. أظهرت دراسة السببية بين الناتج الداخلي الخام والإنفاق الوطني عدم وجود علاقة طويلة الأجل وهذا ما تظهره مستويات التكامل لكلى السلسلتين، حيث أن السلسلة GDP الممثلة للناتج الداخلي الخام كانت متكاملة (مستقرة) من الدرجة الثانية في حين أن السلسلة DP الممثلة للنفقات العامة كانت مستقرة من الدرجة الأولى كما أن كلا المتغيرين يؤثران في بعضهما البعض حسب اختبار جرانجر وهي نتيجة منطقية كون أن الإنفاق العام يعتبر من بين المحددات الرئيسية للنمو وأن الناتج الداخلي الخام يعتبر أحد مصادر التمويل الموازني.

**3**. هناك علاقة خطية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة ( 1970-2014) حيث كلما ترتفع النفقات بـ 10% يرتفع النمو بـ 0.119% ، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بنسبة نمو النفقات والتي يمكن ردها الى مجموعة من العوامل التي ساهمت في تدنيها كضعف مردودية هذه المشاريع، الفساد المالي المصاحب لهذه النفقات ، عدم التخطيط الاقتصادي الجيد الذي يغطي أوجه النقص للقطاعات الداعمة للنمو.

**التوصيات:**

**1**. التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الإنفاق العام لأن أي تراجع في أسعار النفط سيجعل الجزائر ورشة كبيرة من المشاريع غير المكتملة وتنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالصناعة،الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية على التوازنات في الاقتصاد الكلي.

2. العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

3. الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي الذي يتم فيها التركيز على زيادة الإنفاق الاستثماري على مشاريع البنية التحتية مما يسمح بتطوير المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي.

4. يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي وتحقيق معدل جيد للادخار على اعتباره مصدرا للاستثمارات.

**آفاق البحث:**

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة ويفتح المجال واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به من جهة أخرى ومن بين المواضيع التي نقترحها كتطوير وإثراء لهذا البحث هي:

- دراسة ترشيد الإنفاق العام على المشاريع العمومية باستخدام أسلوب البرمجة بالأهداف.
- الإنفاق العام وعلاقته بالتضخم.
- العوامل المفسّرة لنمو الإنفاق الحكومي:دراسة اقتصادية قياسية.

وأخيرا الحمد لله الذي أعانني وقدَّرني على إنجاز هذا العمل.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**الكتب:**


1. إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة،" **مبادئ المالية العامة**"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .
2. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008
3. أعاد علي حمود،" المالية والتشريع المالي"، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة النشر.
4. بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي و التنمية المستقلة في الوطن العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982،.
5. بول أ ساموبلسون،" علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة "(ج 7) ترجمة مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993 .
6. حامد عبد المجيد دراز،" مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999 .
7. حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية و النقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي"،الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 .
8. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة"، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، 2007 .
9. د.محمد الصغير بعلي،د.يسري ابو العلا،"المالية العامة"،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2003 .
10. رفعت المحجوب،" المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990 .
11. روبرت سولو، ترجمة ليلى عبود "نظرية النمو"2002.
12. رياض الشيخ، "المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية"، دار النهضة العربية، مصر، 1956 .
13. سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011 .
14. سوزي عدلي ناشد،" الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000.
15. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
16. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966 .
17. صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982 .
18. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، 1987.
19. عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية،1983 .
20. عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
21. عبد الرزاق فارس،" الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام :دراسة لظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، بيروت،1979.
22. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 .
23. عبد المطلب عبد المجيد،"السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي(تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية القاهرة، 1997.
24. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النسر.
25. علي لطفي،" المالية العامة، دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995 .
26. عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الرياضي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
27. فتح الله و لعلو،" الاقتصاد السياسي :مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحداثة للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1981 .
28. فوزت فرحات، المالية العامة والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003 .
29. كمال بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، لبنان، 1994.

30. مجدي محمود شهاب، ، الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت،1988 .

31. مجدي محمود شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000 .

32. مجيد ضياء،" النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999

33. محمد الدليمي،" اتجاهات الإنفاق العام"، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ،العدد 94 ، الإمارات العربية 2003 .

34. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .

35. محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كتب دار المعرفة، طرابلس، لبنان، 2000.

36. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، (ج2)جامعة حلب سوريا، 1982 .

37. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية، السعودية، معهد الإدارة العامة،1983 .

38. محمد شاكر عصفور أصول الموازنة العامة ،دار المسيرة،عمان، 2008 .

39. محمد عبد العزيز عجمية –محمد علي الليثي،" التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 2004 .

40. محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ج م ع، .1998 .

41. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية،1999.

42. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية :نظريات، سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2007 .

43. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،" المدخل الحديث في المالية العامة"، دار المناهج، عمان، 2005 .

44. هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005 .

45. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،مكتبة سين العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010،ص 210

46. يونس البطريق،" المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

**مذكرات الدكتوراه والماجستير**

47. عبد المجيد قدي، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية: دراسة النظام الجزائري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995

48. بودخدخ كريم ، أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009/2001 ، مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر، 2010.

49. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر – باتنة،2008

50. زكاري محمد، "اثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الجزائر" ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2012.

51. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011.

52. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي :دراسة قياسية اقتصادية للنمو حالة الجزائر"1974 1999، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2001

**53.** عبد الكريم صادق بركات، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981 . رتيعة محمد،"السياسة الجبائية، الإنفاق الحكومي والنمو دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2006" مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر،2007.

**54.** محمد تاتي، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010 .

**55.** محمد شريف،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2010.

**المجلات:**

**56.** شيبي عبد الرحيم ،بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر:مقاربة تحليلية وقياسية،مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد الثاني عشر ،العدد الأول ،جوان ، 1020 ،المعهد العربي للتخطيط.

**57.** شيبي عبد الرحيم ،د بطاهر سمير ،حجم الدولة و النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية،منشور بالمجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 01، يناير 2010، مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية، جامعة معسكر، الجزائر.

**58.** مجلة التمويل والتنمية، دور صندوق النقد الدولي في التكيف، واشنطن، سبتمبر 1990

**59.** محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2011/1999، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول، 2012، ص320

**المراجع باللغة الأجنبية**

**60.** Ahmed Benbitour ;l'Algérie au troisiéme Milénaire ,Defis et potentialites ;edition MARINOOR ;Algérie 1998 ;p :62.

**61.** Friedman.M, "Inflation et système monétaire", Calmman Levely, Paris, 1969.

**62.** Tahar ben houria ;l'economie de l'algerie, Paris, François Maspero, 1980, p 256.

**63.** A.Lamiri ;Nous avons besoin d'une institution unique qui mobilise les meilleurs intelligences ;in Elwatan Supeco du 12 au 18/03/2007.

**64.** Alexiou.C, "government spending and economic growth", journal of economic and social research, vol 11 (1), 2009.

**65.** Engen.E, Skinner.J, "Fiscal policy and economic growth", national bureau of economic research, working paper N° 4223, 1992.

**66.** Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000.

**67.** Mitchel.D, "The impact of government spending on economic growth", the heritage foundation, N° 1831, 2005.

**68.** Pascual.M, Garcia.S, "government spending and economic growth in the european union countries".

**المواقع الإلكترونية**

**69.** www.cread.edu.dz/cinquante-ans/communication-2012/abbada-ghattass.pdf

**70.** http://alanisalarabi.hooxs.com/t76-topic.

**71.** http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=36678

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 مقدار الإنفاق العام و الناتج المحلي الخام في الجزائر منذ سنة 1970 إلى غاية 2014

| السنوات | الناتج المحلي الخام | النفقات العامة |
|---|---|---|
| 1970 | 24 072,30 | 5876 |
| 1971 | 24 922,80 | 6941 |
| 1972 | 30 413,20 | 8197 |
| 1973 | 34 531,10 | 9989 |
| 1974 | 55 560,90 | 13408 |
| 1975 | 61 573,90 | 19068 |
| 1976 | 74 075,10 | 20118 |
| 1977 | 87 240,50 | 25473 |
| 1978 | 104 831,60 | 30106 |
| 1979 | 128 222,60 | 33515 |
| 1980 | 162 507,20 | 44016 |
| 1981 | 191 468,50 | 57655 |
| 1982 | 207 551,10 | 72445 |
| 1983 | 233 752,10 | 84825 |
| 1984 | 263 855,90 | 91598 |
| 1985 | 291 597,20 | 99841 |
| 1986 | 296 551,40 | 101817 |
| 1987 | 312 706,10 | 103977 |
| 1988 | 347 716,90 | 119700 |
| 1989 | 422 043,00 | 124500 |
| 1990 | 554 388,10 | 136000 |
| 1991 | 862 132,80 | 212100 |
| 1992 | 1 074 696,00 | 420131 |
| 1993 | 1 189 725,00 | 476627 |
| 1994 | 1 487 404,00 | 566329 |
| 1995 | 2 004 995,00 | 759617 |
| 1996 | 2 570 029,00 | 724609 |
| 1997 | 2 780 168,00 | 845196 |
| 1998 | 2 830 490,00 | 875739 |
| 1999 | 3 238 198,00 | 961682 |
| 2000 | 4 123 514,00 | 1178122 |
| 2001 | 4 227 113,00 | 1321028 |
| 2002 | 4 522 773,00 | 1550646 |
| 2003 | 5 252 321,00 | 1690200 |
| 2004 | 6 149 117,00 | 1891800 |
| 2005 | 7 561 984,00 | 2052000 |
| 2006 | 8 254 839,00 | 2453000 |
| 2007 | 9 366 562,00 | 3108500 |
| 2008 | 11 090 022,00 | 4191000 |
| 2009 | 10 342 550,00 | 4245300 |
| 2010 | 12 049 493,00 | 4512800 |
| 2011 | 14 526 600,00 | 5853600 |
| 2012 | 16 115 400,00 | 7058100 |
| 2013 | 16 569 300,00 | 6092100 |
| 2014 | 22 037 169,00 | 5284800 |